الأمم المتحدة S/PV.5230

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٣٠**

الخميس، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد منونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2005/469)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-43362 (A)

0543362

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/469)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسودان وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والنرويج والهند واليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غلرمن (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى آنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/2005/472 وفيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب أن يوجه مجلس الأمن، وفقا للممارسة المتبعة، دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي سيعقدها مجلس الأمن غدا، يوم الخميس ٢١ تموز/يوليه، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية“.

أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين للمشاركة في هذه الجلسة وفقا لأحكام النظام الداخلي وجريا على الممارسة المتبعة في السابق بهذا الخصوص.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة برغوتي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها:

”عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أتشرف بأن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى سعادة السيد يحيى محمصاني للاشتراك في المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن يوم الخميس ٢١ تموز/يوليه بشأن القضية الفلسطينية“.

وسوف تصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2005/471.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد يحيى المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد المحمصاني المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفي ما يلي نصها:

”بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه دعوة إليَّ للمشاركة في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وفقاً للممارسة السابقة في هذه المسألة، أقترح أن يوجه مجلس الأمن دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد بول بادجي المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، وفي ما يلي نصها:

”بصفتي رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن توجيه الدعوة إلى السيد أحمد حاجي حسيني، القائم بأعمال المراقب الدائم عن بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٢١ تموز/يوليه للنظر في التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قضية فلسطين، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

سوف تصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2005/473.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد أحمد حاجي حسيني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد حاجي حسيني المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة، الواردة في الوثيقة S/2005/469.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): ما زال الانسحاب الإسرائيلي الوشيك من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية يلقي بظلاله على القضايا الأخرى. وهذا إقرار بالحقيقة.

إن فك الارتباط خطوة هامة إلى الأمام، والانسحاب من أرض محتلة، حتى وإن كان جزئيا ووفقا لشروط حددها المحتل بالدرجة الأولى، هو خطوة إيجابية ترسي سابقة، ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يؤيدها. علاوة على ذلك، وكما ذكرت المجموعة الرباعية مرارا وتكرارا، فإنه يتيح فرصة لإعادة شحن تنشيط خريطة الطريق. إنها لحظة مفعمة بالأمل، ولكنها محفوفة بالمخاطر أيضا.

بالنسبة لمشاركة المجموعة الرباعية وأنشطتها، فقد اجتمعت في الأسابيع الأخيرة لاستعراض الحالة في هذه المرحلة الحرجة. وأكدت المجموعة في بيان صدر بعد اجتماعها في لندن بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه على التزامها بالتنفيذ الأوسع لخريطة الطريق التي صادق المجلس عليها في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وبتحقيق رؤية الدولتين – إسرائيل وفلسطين ذات السيادة، التي تتوفر لها مقومات البقاء، والديمقراطية، والمتصلة الأجزاء – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وما زالت المجموعة الرباعية تعتبر خريطة الطريق ورؤية الدولتين هما أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. والمجموعة الرباعية أدانت تصاعد العنف في غزة وحثت الطرفين على تفادي ومنع أي تصعيد للعنف لكي يتسنى للانسحاب الإسرائيلي أن يمضي قدما في سلام. وشددت المجموعة على أهمية الانسحاب الإسرائيلي، مؤكدة دعمها الكامل للسيد جيمس ولفنسون، مبعوثها الخاص المعني بفك الارتباط في غزة، ولجهوده للمساعدة في الجوانب غير الأمنية لفك الارتباط وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وتكثف المجموعة من رصدها للوضع. وقد التقى مبعوثوها في القدس في الأسبوع الماضي وسيلتقون مرة أخرى في الشهر المقبل وفي أيلول/سبتمبر. والسيد ولفنسون قضى وقتا طويلا على الأرض مكرسا طاقته وقدرته الإبداعية لاستعادة الشعور بالأمل والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد الندرة الواضحة في نتائج الاجتماع الذي طال ترقبه بين رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون والرئيس الفلسطيني عباس في ٢١ حزيران/يونيه.

وبصفة خاصة، فإن جهود السيد ولفنسون تنصب على مجموعة من ست قضايا رئيسية، تتناولها الأطراف بصورة مشتركة وملحة بمساعدته وتشجيعه. وهي، أولا، المعابر الحدودية والممرات التجارية؛ ثانيا، ربط غزة بالضفة الغربية؛ ثالثا، التنقل داخل الضفة الغربية؛ رابعا، مطار غزة وميناؤها البحري؛ خامسا، المساكن في المستوطنات الإسرائيلية؛ سادسا، بيوت الزراعة المحمية وصناعة الألبان في المستوطنات.

وإلى جانب ذلك، حدد السيد ولفنسون ثلاثة مجالات أساسية ينبغي أن يتناولها الفلسطينيون، بمساعدة المجتمع الدولي. وتلك هي، أولا الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية ووضع خطة للاستقرار المالي لإدخالها ضمن ميزانية عام ٢٠٠٦؛ ثانيا، إيجاد خطة تنمية واسعة ترتبط بخطة مالية سليمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨؛ ثالثا، تصميم مجموعة من البرامج الاقتصادية سريعة المردود تحقق استجابة كافية لضغوط ومتطلبات توفير فرص العمل على المدى القصير. وتبقى وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة ملتزمة بدعم برنامج العمل السريع للسيد ولفنسون.

أما بالنسبة لأحداث العنف، فقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية حالة من التدني التدريجي في وقف إطلاق النار غير الرسمي الذي ظل قائما منذ مؤتمر قمة شرم الشيخ واتفاق القاهرة بين الرئيس عباس والفصائل الفلسطينية. وشن المتشددون الفلسطينيون عددا من الهجمات بقذائف الهاون وصواريخ القسام التي أطلقت ضد مستوطنات إسرائيلية ومراكز حضرية داخل إسرائيل. وحوادث إطلاق النار في الضفة الغربية، على وجه الخصوص، أودت بحياة عدد من المستوطنين الإسرائيليين، وتزايد مستوى تواتر مثل هذه الأحداث بشكل ملحوظ. واستجابة لتلك الأحداث، جزئيا، قتلت القوات الإسرائيلية وقوات الأمن عددا من المتشددين الفلسطينيين والفلسطينيين غير المسلحين، من بينهم مراهقون. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، ألقى القبض على شابة من غزة كانت تحمل ١٠ كيلوغرامات من المتفجرات عند معبر إيريز بينما كانت تحاول دخول إسرائيل – ومن الواضح أنها كانت انتحارية. عقب التصعيد التدريجي في العنف خلال الأيام العشرة الأخيرة، تتخذ إسرائيل الآن إجراءات أكثر تشددا. فالتفجيرات الانتحارية التي وقعت في ١٢ تموز/يوليه في نتانيا وقتلت خمسة إسرائيليين وجرحت الكثير غيرهم، دفعت بالقوات الإسرائيلية إلى دخول مدينة طولكرم بالضفة الغربية مما أدى بدوره إلى تبادل لإطلاق النيران نتج عنه قتل اثنين من الفلسطينيين كان أحدهما من قوات الأمن.

ولا تزال القوات الإسرائيلية ناشطة في تلك المدينة في الضفة الغربية، واعتقلت أعدادا كبيرة من الفلسطينيين. وفي ١٤ تموز/يوليه، أودى أحد صاروخ القسام بحياة امرأة إسرائيلية شابة وجرح آخرين، وردت إسرائيل انتقاميا بإطلاق قذائف ضد أهداف في قطاع غزة بعد أن أعلنت السلطة الفلسطينية حالة الطوارئ في القطاع، وقامت قوات الأمن الفلسطينية بإجراءات حازمة لمنع إطلاق صواريخ أخرى.

وفي الأيام التي تلت ذلك، ازداد تصاعد العنف، وتخلت إسرائيل عن ضبط النفس الذي مارسته في الأشهر القلائل الأخيرة، مستأنفة ممارساتها السابقة بشأن القتل المستهدف بقصد ما أعلنته من الحيلولة دون القيام بعمليات إرهابية. وقتل سبعة من مقاتلي حماس. ونجا عدد منهم من هجوم بقذيفة على سيارتهم. وبدأت إسرائيل في حشد قواتها العسكرية خارج قطاع غزة ولكنها وعدت بإعطاء السلطة الفلسطينية فرصة أخيرة لمنع إطلاق نيران الهاون وصواريخ القسام ضد الأهداف الإسرائيلية داخل قطاع غزة وخارجه. وكان الإسرائيليون والفلسطينيون قبل تلك الحوادث ماضين في اجتماعاتهم العادية في مجال الأمن بمساعدة المنسق الأمني الأمريكي الجنرال ويليام وارد.

ولقيت السلطة الفلسطينية المصاعب في سبيل إرساء القانون والنظام في كل من الضفة الغربية وغزة. وكرر رئيس السلطة الفلسطينية عباس تأكيده على العمل صوب تحقيق ”سلطة واحدة، بندقية واحدة“ وهو تعهد واضح بتأكيد احتكار السلطة الفلسطينية لاستخدام القوة.

لقد أشرت إلى الجهود الأخيرة التي أعقبت تزايد إطلاق الصواريخ من غزة على أيدي المسلحين ضد الأهداف الإسرائيلية، والتي شهدت عددا من الضحايا بين قوات الأمن الفلسطينية والمسلحين والسكان المدنيين في غزة. وقبل ذلك، أبرز عدد من الحوادث المقلقة الحاجة الحتمية والملحة إلى تأكيد السلطة الفلسطينية سيطرتها وإنهاء العنف والاضطراب الداخلي.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، قتل شرطي فلسطيني حينما أطلق مسلحون النار على مركز للشرطة في جنين. وعقب ذلك مساء، تعرض منزل أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في جنين للهجوم. ونشبت معارك بالأسلحة النارية في ٢٤ حزيران/يونيه حينما قامت قوات أمن السلطة

الفلسطينية بالبحث عن متهمين بالتورط في حادث إطلاق النار واعتقلت ١٠ رجال.

واختطف اثنان من موظفي التنمية الدولية في ١٣ تموز/يوليه على أيدي فلسطينيين مسلحين كانوا يسعون إلى إطلاق سراح أحد أفراد أسرهم من السجن. وساعد توسط الأمم المتحدة لدى الأسرة في تحقيق إطلاق سراح المختطفين الاثنين بعد ذلك في نفس اليوم.

وكانت البيانات والتحديات من جانب حماس ضد السلطة الفلسطينية قبل المجابهة بين الجماعة المسلحة والسلطة الفلسطينية في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه أكثر تهديدا بالخطر. وهدد أحد كبار قادة حماس، رافضا عرضا من الرئيس عباس للانضمام إلى السلطة، بمجابهة علنية ضد السلطة الفلسطينية وباستمرار الهجمات ضد إسرائيل ''لكي تتحرر الضفة الغربية والقدس''. إلا أن السلطة الفلسطينية أظهرت في الفترة الأخيرة عزمها على مجابهة المتشددين متحدية سلطتهم، وعلى الاضطلاع بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق لإنهاء العنف والبدء بتفكيك القدرات الإرهابية.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، تم التوصل إلى صفقة تتضمن تسليم أسلحة ما يزيد على ٢٠٠ من المسلحين في نابلس، وذلك بعد التوصل إلى مثل هذه الصفقات وتطبيقها جزئيا في طولكرم وأريحا. وبمجرد وصول الرئيس عباس إلى غزة في الأسبوع الماضي، زاد تدفق الصواريخ التي أطلقها المسلحون ضد الأهداف الإسرائيلية المشكلة تعقيدا.

وفي ١٦ تموز/يوليه، وجه الرئيس عباس مناشدة حارة في خطاب بالإذاعة والتلفزيون إلى الفلسطينيين، ردد فيه بقوة عزمه على تأكيد سلطته في مواجهة المسلحين الذين يتهددون الهدوء الهش الذي ساد في الأشهر الأخيرة. قال ''ليس هناك من هو فوق القانون، وسوف نتعقب أولئك الذين شاركوا في الهجمات ونعاقبهم. ولن تكون هناك بعد الآن أسلحة في الشارع وفي مدننا ومخيماتنا ... وسنستخدم القوة ضد أي شخص يحاول إشعال القتال الداخلي ... لقد أخطأ البعض فهم حرصنا على المحافظة على الوحدة الوطنية على أنه علامة ضعف. ولن نسمح لأي كان بعرقلة الانسحاب الإسرائيلي''.

ومنذ ذلك الحين، وبمساعدة الوساطة المصرية، حل الالتزام مجددا بالهدوء النسبي الذي ساد من قبل محل الصدامات بين الفصائل الفلسطينية.

وبالانتقال إلى انتخابات السلطة الفلسطينية في ١٨ حزيران/يونيه، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بغالبية كبيرة قانون انتخاب جديدا متضمنا تعديلات اقترحها الرئيس عباس. زد على هذا أن الرئيس قد طلب إلى المجلس التشريعي الفلسطيني تعديل القانون الأساسي لإنشاء منصب نائب للرئيس. ولم يعلن حتى الآن عن اتخاذ قرار رسمي بصدد تاريخ انتخاب الهيئة التشريعية، إلا أنه يبدو أن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ هو الموعد المستهدف.

ولا تزال الاستعدادات الإسرائيلية الداخلية للانسحاب ماضية بخطى متسارعة. واضطرت السلطات الإسرائيلية إلى مواجهة الاحتجاجات والتظاهرات، وأزالت بكفاءة مبنى في غزة كان المتطرفون المعارضون لفك الارتباط قد احتلوه. وبالإضافة إلى عدد من التوقيفات والجروح الطفيفة، هاجم المتطرفون الإسرائيليون في ٢٩ حزيران/يونيه شابا فلسطينيا إلا أن جنديا إسرائيليا أنقذه. وعقب تلك الحوادث، أغلق قطاع غزة بصورة دائمة في وجه الإسرائيليين من غير المقيمين بالمستوطنات هناك في ١٣ تموز/يوليه وصدر أمر مماثل بالنسبة لشمال منطقة الضفة الغربية، سوى أن تنفيذه قد ترك لتصرف القيادة المحلية للعمليات.

وفي ٣ تموز/يوليه، رفضت الوزارة بغالبية ساحقة اقتراحا بتأجيل الانسحاب، مؤكدة بذلك مرة أخرى أن

الحكومة ما زالت ملتزمة بتنفيذ خطتها دون إبطاء. وعقب ذلك التصويت رفض الكنيست بغالبية واضحة أيضا ثلاثة مشاريع قوانين كانت تنص على تأخير الانسحاب، وذلك في ١٩ تموز/يوليه وسط احتجاج وتظاهرات استغرقت وقتا طويلا من جانب أولئك المعارضين لفك الارتباط والذين حاولوا القيام بمسيرة على مستوطنة غوش قطيف بغزة.

وهناك دلائل كثيرة على أن الأنشطة الاستيطانية مستمرة. وتوضح الأرقام الأخيرة الصادرة من المكتب الإسرائيلي للإحصاءات المركزية أن إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥ قد زاد كثيرا عن المعدل العام للإنشاءات في إسرائيل. كما نشرت عروض جديدة بالإنشاءات آخرها في ٦ تموز/يوليه حينما أعلن عن إنشاء ١٨ وحدة سكنية في إيلكانا.

ولقد أعربت المجموعة الرباعية مرة أخرى في اجتماعها الذي عقدته بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه، عن قلقها إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وأكدت من جديد ضرورة تجنب أي عمل يتعارض مع خارطة الطريق أو يحكم مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي. من جانب آخر، وبتاريخ ١٠ تموز/يوليه، أخليت المباني المتقدمة في مستوطنة أمونا بالضفة الغربية طوعا بعد عريضة ضد المستوطنين القاطنين هناك.

وواصلت إسرائيل وسرَّعت أيضا بناء السور في الضفة الغربية. ففي ١٠ تموز/يوليه، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية وناقشت وأقرت الطريق الذي يسلكه السور حول القدس، ومن المتوقع أن يعزل قرابة ٥٥ ٠٠٠ من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية عن باقي المدينة. وقررت الحكومة أيضا أن يكون تاريخ ١ أيلول/سبتمبر الموعد النهائي الجديد لإنجاز السور حول القدس.

أنتقل الآن إلى الكلام بإيجاز عن لبنان حيث يظل الوضع هناك مدعاة للقلق. لقد سبق أن أحيط المجلس علما باغتيال جورج حاوي في ٢١ حزيران/يونيه، ولن أتكلم عن ذلك. وفي ١٢ تموز/يوليه، أدى انفجار في الضاحية الشمالية للعاصمة إلى وفاة شخص وجرح ١٣ آخرين، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء آنذاك ووزير الدفاع الحالي، إلياس المر. ولقد أصدر كل من الأمين العام ومجلس الأمن بيانين عن هذين الأمرين.

وعقب النجاح في إجراء الانتخابات النيابية بإشراف حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، شرع لبنان في تشكيل حكومته الجديدة. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، أعيد انتخاب نبيه بري رئيسا لمجلس النواب، وجرت تسمية فؤاد السنيورة، وزير المال السابق، رئيسا للوزراء وقبل يومين، أعلن السيد سنيورة الاتفاق على الوزراء في الحكومة التي ستطلب ثقة البرلمان أوائل الأسبوع المقبل.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة مسألة تبادل إطلاق النار في ذلك اليوم بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية. لقد بدأ إطلاق النار عندما اخترقت مجموعة من مقاتلي حزب الله الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا – وهو حادث من عدة حوادث وقعت على امتداد الخط الأزرق. وفي اليوم التالي، انتهكت المروحيات الإسرائيلية الأجواء اللبنانية وحلقت فوق مدن صور وصيدا وبيروت، وأطلقت مناشير. وثمة حادثة أخرى وقعت في ١٢ تموز/يوليه عندما اقتربت عناصر مسلحة مجهولة الهوية، حسب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من الخط الأزرق على الجانب اللبناني وأطلقت أربع طلقات من بندقية AK-47 باتجاه مركز لقوات الدفاع الإسرائيلية. وفي الأسبوعين الماضيين أيضا، حصل عدد كبير من الانتهاكات اليومية على الأرض من رعاة ومدنيين لبنانيين على طول الخط الأزرق.

وتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2005/460) يُشير إلى جميع هذه الأمور.

إن الأحداث التي جرت على امتداد الخط الأزرق في ٢٩ حزيران/يونيه و ١٢ تموز/يوليه تدلل مرة أخرى على ضرورة أن تبذل الحكومة اللبنانية كل جهد لمنع شن هجمات من جهتها المقابلة للخط الأزرق. واستجابة للوضع على الأرض، حث الممثل الشخصي للأمين العام في جنوب لبنان السلطات اللبنانية مرة أخرى على بسط سيطرتها فوق جميع أراضي البلد، والامتناع عن أي انتهاك للخط الأزرق. وناشد إسرائيل أيضا وقف انتهاكاتها المتواصلة للأجواء اللبنانية. فالمطلوب ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع التدهور الذي تصرح جميع الأطراف أنها ترغب في تجنبه.

لقد قدم زميلي السابق كيران برندرغاست آخر إحاطة إعلامية له إلى المجلس في حزيران/يونيه وأعلن أنني سأحضر هذا الشهر لتقديم ''انطباعاتي الأولى'' إلى الأعضاء. إنه لأمر كبير. والتعبير القديم بأن من الصعب السير على خطى شخص ما ينطبق مرتين في هذه الحالة: ليس السير على خطى كيران برندرغاست فحسب، وإنما أيضا السير على خطى تيري رود- لارسن. إن كليهما قد جاء بخبرة واسعة في عمله في الشرق الأوسط، وهذا لا ينسحب عليّ بالتأكيد.

إنني أرجو الأعضاء أن يراعوا هذه الظروف التخفيفية لدى النظر في الملاحظات الختامية التي أوشك على الإدلاء بها، بالكاد بعد مرور ستة أسابيع على استلام منصبي الحالي. وبدون الإضرار بالتزام الأمم المتحدة حيال التوصل إلى سلام شامل، سأركز على الجزء الإسرائيلي – الفلسطيني من ولايتي.

مثلما قلت في البداية، إن الانسحاب الإسرائيلي من غزة يطغى على جدول الأعمال قبل أقل من شهر على التاريخ المعلن لبدء هذا الانسحاب. وثمة معلقون يقيمون توازنا مثيرا للدهشة بين الهجمات التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون في غزة بالصواريخ وقذائف الهاون ضد الإسرائيليين وبين الجهد البدني الأقل ضررا ولكنه جهد علني يبذله معارضو الانسحاب الإسرائيليون بغية إعاقة تنفيذ هذا القرار. إن القاسم المشترك بينهم هو الجهود التي يبذلونها فحسب لأجل عرقلة تحرك تعتبره الأغلبية في كلا الجانبين تحركا إيجابيا.

إن الدافع وراء قرار الحكومة الإسرائيلية هو إخراج المستوطنين من غزة وإنهاء الوجود الإسرائيلي هناك لمصلحة إسرائيل بالذات. ورئيس الوزراء شارون يصف إجلاء المستوطنين عن غزة بأنه ''حيوي'' لإسرائيل. وفي حساب التفاضل والتكامل التقليدي، فإن تحقيق الربح لجهة ما هو خسارة لجهة أخرى، والقيام بما يُرضي المصلحة الإسرائيلية قد يعتبره بعض الفلسطينيين خسارة لهم، وذلك بالحكم على الجهود التي يبذلونها من أجل إفشاله. وهنا، مع ذلك، نحن نشهد خطوة هامة تتحدى حساب التفاضل والتكامل: كيف يمكن لتفكيك مستوطنات إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة – وهو أول تفكيك على الإطلاق – أن يكون سوى ربح للجانب الفلسطيني، الأمر الذي يفتح آفاقا، عن طريق الجهود التي يبذلها جيمس ولفنسن بدعم قوي من المجتمع الدولي، أمام تحسن مبكر وملموس في الحياة اليومية للفلسطينيين والعودة، من خلال خارطة الطريق، إلى بذل جهود كبيرة لتحقيق السلام؟

ولئن كان التدهور الحاصل في الوقف غير الرسمي لإطلاق النار يؤدي إلى قلق عميق، إلا أنه تحدث تطورات مشجعة منذ أواخر الأسبوع الماضي، تتمثل في الإجراءات النشطة التي تتخذها قوات الأمن التابعة للسلطة التنفيذية، عملا بأوامر من الرئيس عباس، من أجل إحلال القانون والنظام، ولا سيما اعتراض المسلحين الذين يستعدون لمهاجمة

الإسرائيليين. والخطاب القوي الذي وجهه الرئيس إلى شعبه في نهاية الأسبوع الماضي كان أفضل مظهر من مظاهر القيادة. ولقد توفر الأمل أيضا من الأنباء التي وردت قبل يومين وأفادت بتجديد وقف إطلاق النار وبأن الفصائل الفلسطينية ملتزمة بوقف القتال بينها.

ولا يساورني شك في عزم حكومة إسرائيل على المضي بالانسحاب الذي تُصر عليه. ولقد أعطت السلطات الإسرائيلية دليلا واضحا على أنها لن تسمح للمتطرفين الإسرائيليين بمنع تنفيذ الخطة. ويؤمل بأن التدابير التي تتخذها السلطة الفلسطينية وعودة الهدوء النسبي ستجعلان من غير الضروري لقوات الدفاع الإسرائيلية أن تستخدم حرية التصرف بلا حدود المعطاة لها للقيام بعمل عسكري قوي للقضاء على الهجمات التي تُشن على الإسرائيليين من غزة. ومن الضروري في هذا الوقت ألا نشيح ببصرنا عن تحقيق الهدف العام.

وحالات الاضطراب والريبة وحتى الاستخفاف بالأمور التي تربك العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية يمكن أن تعزى بقدر كبير إلى حقيقة أن فك الارتباط لا يتم وفقا لإطار متفق عليه بصورة لا لبس فيها للخطوات المتخذة نحو الحل الإجمالي الذي يدعي كل من الطرفين الالتزام به، أي، إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. إن الإسرائيليين بحاجة إلى ضمان أمنهم، والفلسطينيين بحاجة إلى منحهم الأمل. وفيما يتجاوز التحسينات الملموسة في حياتهم اليومية، فمن شأن عنصر غير ملموس لمنظور من أجل المستقبل أن يكون حاسما لبعث ذلك الأمل.

ومن الأهمية القصوى أن يستعاد الاستقرار وأن يتم تمكين السلطة الفلسطينية من أن تواجه التمرد والتطرف بنجاح. وهذا التمكين سيكون أيضا عنصرا مركزي الأهمية في الإعداد لبسط السيطرة على المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. وكما ذكرنا مرارا في المجلس إبان الأشهر الأخيرة، وكما بين منسق الأمن الفريق وارد من الولايات المتحدة، فإن إسرائيل يمكنها بل ينبغي لها أن تفعل المزيد لدعم السلطة الفلسطينية في جهودها للسيطرة على المقاتلين. وبالتالي، يتعين على كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل تأدية بعض الواجبات: يتعين على السلطة الفلسطينية أن تواصل ممارسة سيطرتها وسلطتها، بينما يتعين على إسرائيل أن تقوي قبضة القوى المعتدلة وتمكّن السلطة الفلسطينية من فرض نفسها بنجاح.

وأحد المجالات التي يمكن لإسرائيل وينبغي لها أن تأخذ مبادرة فيها هو الوفاء بالتزاماتها المتوازية بموجب خارطة الطريق، التي بموجبها ينبغي لإسرائيل أن تجمد كل أنشطة الاستيطان، بما في ذلك النمو الطبيعي، وأن تفكك فورا كل مراكز الاستيطان المتقدمة المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ويبين الإخلاء الطوعي الأخير لمركز آمونا المتقدم في الضفة الغربية – بعد التماس رفع ضد المستوطنين المقيمين هناك في أعقاب اعتماد الحكومة رسميا لتوصيات تقرير ساسون – أن من الممكن الوفاء بتلك الالتزامات.

ومن المهم بنفس القدر أن تتخذ إسرائيل الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها القانونية المتصلة بالجدار. وقد ذكر أحد كبار الوزراء الإسرائيليين مؤخرا، في جملة أمور، أن طريق الجدار ”يجعل القدس أكثر يهودية“. وإن لم يكن من المنصف تماما أن نحمّل الحكومة المسؤولية عن عبارات ربما غير مقصودة تفوه بها أحد المسؤولين في مقابلة إذاعية، فإن ذلك، إلى جانب ما كشف النقاب عنه من أن نحو ٥٥ ٠٠٠ نسمة من سكان القدس الفلسطينيين سوف تغلق أمامهم المدينة نتيجة لطريق الجدار، لن يذكي سوى نار الخوف من أن الجدار الحاجز صمم للحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم. وتلك المسائل ينبغي

أن تكون جزءا من خطة العمل قصيرة الأجل شأنها شأن الإجراءات الفلسطينية القوية ضد المقاتلين الذين يستهدفون الإسرائيليين.

إن تنفيذ خارطة الطريق على نطاق أوسع والتوصل في نهاية المطاف إلى حل يرتكز على دولتين، كما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧(٢٠٠٢)، يجب أن يظلا الهدف المنشود. وإننا نطمح إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وإلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقادرة على البقاء ومتصلة الأطراف، وإلى عيشها في سلم وأمن مع إسرائيل. كذلك ما برحنا نعمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على نطاق أوسع، وفقا لخارطة الطريق وإعلان مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بيروت عام ٢٠٠٢ واستنادا إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

خلاصة القول، لئن كان هناك تدهور خطير نحو الهاوية في الشهر المنصرم تقريبا، فقد ظهرت بعض ومضات، لا سيما في الأسبوع الماضي، قد تنذر ببداية جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين.

السيدة برغوتي (فلسطين): أود أن أعبر، باسم البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، عن أسفنا البالغ للأحداث المؤلمة التي تعرضت لها مدينة لندن في الأيام الماضية، والتي تعرضت لها هذا اليوم، وعن إدانتنا لهذه التفجيرات والعمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء، والتي تتطلب تكثيف الجهود الدولية لمحاربة هذه الجرائم بغض النظر عن مرتكبيها.

بداية اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونحن على ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم ستساهمان في إنجاح أعمال المجلس. ونتقدم بالشكر إلى الممثل الدائم لفرنسا على رئاسته أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ونود أيضا أن ننتهز هذه المناسبة لنتقدم بالتهنئة إلى السيد ألفارو دي سوتو على تعيينه منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط. إن وفد فلسطين سيكون على أتم الاستعداد للتعاون معه لإنجاح مهمته الصعبة. كما نود أن نشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والتفصيلية التي لن نتطرق إليها في بياننا وسنركز على أهم وآخر الأحداث.

ينعقد مجلس الأمن اليوم لمناقشة الأوضاع الصعبة والمتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي الوقت الذي يركز المجتمع الدولي جهوده لإنجاح الخروج الإسرائيلي من غزة ومناطق في شمال الضفة الغربية، تقوم إسرائيل قوة الاحتلال وبخطوات متسارعة، بتنفيذ مخططها الاستعماري التوسعي من خلال توسيع الاستيطان والإسراع في استكمال بناء الجدار وعزل القدس المحتلة عن باقي الضفة الغربية. إن الحكومة الإسرائيلية تستغل تركيز المجتمع الدولي وحرصه على إنجاح خطة الانسحاب من غزة لتسرع في خلق الحقائق على الأرض وفرض أمر واقع غير شرعي قائم على أساس تقويض أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧.

إن مصادقة الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد الموافق ١٠ تموز/يوليه على ترسيم الجدار الفاصل في محيط القدس الشرقية، الذي يتوقع أن ينتهي بناؤه في الأشهر المقبلة، يعتبر تطورا خطيرا وتحديا سافرا للمجتمع الدولي، خاصة وأنه يتصادف مع مرور عام على إصدار محكمة العدل الدولية الفتوى القانونية حول الجدار، التي أكدت بشكل واضح على أن الجدار غير قانوني، وأن إسرائيل ملزمة بأن توقف

على الفور أعمال التشييد وأن تزيل الأجزاء القائمة وتلغي مفعول جميع القوانين واللوائح المتعلقة بها. وكما أكدت محكمة العدل الدولية، فإن على الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في ما يلزم من إجراءات إضافية لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار والنظام المرتبط به.

إن تردد المجتمع الدولي في الضغط على حكومة إسرائيل وغض النظر عما تقوم به إسرائيل الآن من توسع استيطاني ومصادرة أراضي وعزل القدس واستكمال الجدار، ونحن نعرف أن هذا ينبع من حرص المجتمع الدولي على أن يكون الانسحاب كاملا وبشكل منظم، لن يساهم بالضرورة في إحياء عملية السلام والعودة إلى تنفيذ خريطة الطريق. ونحن نعتقد بأن هذا الأمر، على العكس من ذلك ينذر بكارثة حقيقية ستكون آثارها وخيمة على الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى المنطقة والعالم، وسيقوض بشكل نهائي الحل القائم على أساس الدولتين.

إن الشعب الفلسطيني يتعرض اليوم للحصار والقهر والقتل وتزداد معاناته اليومية وتتردى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بسبب استمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، في انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، غير مكترثة بقرارات الأمم المتحدة أو موقف الإجماع الدولي، مسجلة بذلك أكبر تحد للأسرة الدولية ولحرمة القانون الدولي، وكأنها دولة فوق القانون. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قتلت قوات الاحتلال ما يزيد على ٣ ٦٧٠ فلسطينيا، وجرحت ما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ آخرين وألحقت دمارا واسعا، بما في ذلك هدم البيوت وتدمير مناطق زراعية ومنشآت اقتصادية وبنية تحتية.

لقد كنا قد أعلمنا مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة، من خلال العديد من الرسائل بشأن التطورات المروعة للأحداث على الأرض، وانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، كاستمرار الإعدامات خارج نطاق القانون، وقتل وجرح المدنيين واستخدام القوة بشكل عشوائي ومبالغ فيه واستمرار الإغلاق ومنع حركة الأفراد والبضائع. والأخطر من ذلك استمرار استعمار أرضنا والاستمرار في توسيع المستعمرات غير القانونية وبناء الجدار، الذي يدمر حاضر ومستقبل شعبنا وفرص السلام بين الجانبين وإمكانية قيام الدولتين.

إن تفاهمات شرم الشيخ التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق شكلت بداية مشجعة من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وتهدئة الأوضاع على الأرض. وقد اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية عدة خطوات لتنفيذ التعهدات التي التزمت بها في شرم الشيخ. إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تف بأي من التزاماتها وخاصة فيما يتعلق بالانسحاب إلى خطوط ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإطلاق سراح الأسرى ووقف الاغتيالات الخارجة عن نطاق القانون وإنهاء حالة الإغلاق والحصار المفروضة على شعبنا.

إن القيادة الفلسطينية ملتزمة بالتفاوض أسلوبا للوصول إلى حل سلمي على أساس احترام القانون الدولي والشرعية الدولية. وفي هذا المجال فإن السلطة الوطنية الفلسطينية حريصة على إنجاح عملية خروج إسرائيل من غزة بهدوء لنتمكن من الانتقال فورا إلى تنفيذ خارطة الطريق وصولا إلى المفاوضات النهائية، كما نؤكد على أهمية أن يتم استكمال عملية الخروج الإسرائيلي من غزة ومناطق شمال الضفة الغربية قبل نهاية هذا العام. ومن المهم أن لا يسمح المجتمع الدولي لإسرائيل بإلهائه من خلال المماطلة والتسويف حتى تنهي مخططها الاستعماري في الضفة الغربية.

إننا نقدر استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة ونأمل أن يتمكن المجلس من اتخاذ إجراءات فورية بالتصدي

لهذه السياسة التوسعية، التي تعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي ومخالفة لخارطة الطريق والالتزامات المترتبة على إسرائيل.

نحن نؤكد اليوم مرة أخرى على تمسكنا بمطالبة المجتمع الدولي بالالتزام بالفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، وفي هذا الصدد فإن أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، بما فيها الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الأمن مطالبة بالإسراع في تنفيذ التزاماتها كما جاء في الفتوى القانونية وما تضمنه قرار الدورة الاستشارية الطارئة العاشرة رقم د إ ط ١٠/١٥، بما في ذلك متابعة التنفيذ السريع للبدء في وضع سجل الأضرار، وكذلك متابعة التقرير المقدم من سويسرا، بصفتها الدولة المودع لديها اتفاقيات جنيف، إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد فإننا سنعود إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، ولكن هذا لا يعفي مجلس الأمن من القيام بمسؤولياته وواجباته كما جاء في الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية.

ونتطلع إلى اليوم الذي يقوم فيه المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بكفالة احترام إسرائيل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، كما حددتها محكمة العدل الدولية قبل حوالي عام، وضمان احترام إسرائيل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبشكل خاص إنجاز حقه في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القائمة بأعمال البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي الرئيس أن أهنئكم من جديد على إدارتكم أعمال مجلس الأمن. كما أود أن أهنئ السيد ألفارو دي سوتو على توليه مهامه الهامة الرهيبة وأن أثني عليه لتقريره الواضح الشامل والمتسم بالمقدرة المهنية.

وبينما نجلس هنا اليوم بأمر من الفلسطينيين، ينبغي لنا جميعا أن نسأل أنفسنا عن السبب الفعلي في وجودنا هنا. أنحن هنا لنتعاطى من جديد التعبيرات اللاذعة وننفق الوقت الثمين في مهاترات وتشويه للحقائق، كما شهدنا وسمعنا من فورنا؟ أم الأحرى بنا في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ منطقتنا التي مزقتها الحروب أن نغتنم هذه اللحظة لنرى الصورة الأكبر ونرسم اللوحة الواسعة الجديرة بشعبنا والتي ينبغي للمجلس أن يرسمها، وأظنه يريد ذلك؟

بيد أني أشعر بشيء من الامتنان للفرصة التي أتاحتها لنا اليوم هذه المبادرة الفلسطينية لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، أو كما اختار منشئو هذه الجلسة أن يسموها ”الحالة المفجعة على أرض الواقع“. ودعوني أطلع المجلس على الحالة على أرض الواقع، وهي حقا مفجعة. إن الحالة التي شهدت ما يزيد على ٤٠٠ ٢٥ هجوما إرهابيا على الإسرائيليين في أقل من خمس سنوات لهي فعلا مفجعة.

ولكي نضع الأشياء في نصابها في هذا العالم الذي نسكنه، والذي هو كما شهدنا من جديد اليوم، عالم بالغ القسوة والتشاؤم، فإن هذا الرقم يعني في المتوسط أكثر من هجوم إرهابي كل ساعتين، أربعا وعشرين ساعة في اليوم، ٣٦٥ يوما في السنة، لمدة خمس سنوات متتالية.

ميدانيا، في نتانيا، فجر فتى فلسطيني نفسه بالمتفجرات التي كان يتنرنر بها في مدخل مجمع تجاري وذلك بتاريخ ١٢ تموز/يوليه. وقد قتل خمسة أشخاص بمن فيهم فتاتان في ذلك الهجوم الانتحاري، وهم جوليا فولوشين، وأنيا ليفشيتز، وموشي مأور جان، وراشيل بن أبو، ونوفتار هورويتس، وكان هؤلاء آباء وأمهات وأطفالا. ولا ينبغي أن

تنسى هذه القاعة أسماءهم أبدا. وجرح ٩٠ شخصا آخر في هذا الهجوم المروع وحده.

إن الحالة على الأرض، في بلدة بيت هغاي حرجة أيضا. ففي ٢٤ حزيران/يونيه، أطلقت مجموعة من الفلسطينيين الإرهابيين من داخل سيارة النار على مجموعة من المدنيين الإسرائيليين، وكان جميعهم من الفتيان، فقتلوا أحدهم.

والحالة حرجة أيضا في قرية إسرائيلية هي نتيف هعسراه. ففي ١٤ تموز/يوليه قتلت امرأة عمرها ٢٢ سنة بينما كانت جالسة في مدخل مترلها نتيجة لإطلاق صاروخ قسام. وقد ملأت حماس وكتائب شهداء الأقصى سماء البلدة بصواريخ القسام خلال هذا الشهر. وتعرضت هذه البلدة الصغيرة إلى ما يناهز ١ ٠٠٠ صاروخ في السنوات الماضية. وقصفت عدة قرى أخرى في ١٤ تموز/يوليه حيث سقطت الصواريخ بالقرب من مدرسة حضانة للأطفال وبجوار ملعب المدرسة، وأصابت منازل السكان إصابات مباشرة.

إن الحالة حرجة أيضا في بلدة شلومي. ففي يوم ذكرى استقلال إسرائيل، قبل مجرد أسابيع قليلة وأثناء الاحتفالات، قام أعضاء المليشيات الإرهابية في جنوب لبنان بإطلاق قذيفة هاون من عيار ١٠٧ مليمتر مباشرة على أهداف مدنية.

هذه ليست سوى أمثلة على أنشطة إرهابية نجم عنها قتل المدنيين الأبرياء. إن الحالة على الأرض بالنسبة لمن لقوا حتفهم ولعائلاتهم وجيرانهم وأصدقائهم هي حالة مروعة وقاسية وحرجة حقا.

والحالة في الشرق الأوسط حرجة أيضا، نظرا لأن القوة الوحيدة التي تسيطر على الجانب الآخر من حدودنا الشمالية هي منظمة إرهابية، تتلقى المساعدة والإشراف والتوجيه من دولتين عضوين في هذه المنظمة.

وإذ نتحدث هنا اليوم، فإن إسرائيل تستعد لتنفيذ مبادرة مصيرية وغير مسبوقة، وهي سحب جميع المدنيين الإسرائيليين والقوات الإسرائيلية من قطاع غزة وتفكيك أربع مستوطنات لهم في شمال الضفة الغربية. وتتخذ إسرائيل إجراءات جريئة وشجاعة لتنشيط عملية السلام بالنيابة عن جميع المعنيين بهذا الصراع الذي طال أمده.

وكما ذكرت، فإن هذه المبادرة غير مسبوقة في نطاقها وفي التحديات التي تثيرها، بل وفي الأمل الذي يحتمل أن تقدمه للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء. وكما يعي كل من يتتبع التطورات في منطقتنا، فإن هذه لحظة مؤلمة ومضنية بالنسبة للشعب الإسرائيلي. وإن تنفيذ هذه الخطة بدون أي مقابل من أعمال حسن النوايا من جانب جيراننا الفلسطينيين، قد سبب الانقسامات المقلقة في مجتمعنا. ولكن حكومة إسرائيل وزعماءها، وعلى الرغم من المخاطر السياسية والمجازفة الشخصية، مصممون على الوفاء بالتزامهم بتنفيذ هذه الخطة الهامة والجسورة.

إن مبادرة فك الارتباط من جانب إسرائيل لم تكن خيارها الأول. وقد كنا نفضل التوصل إلى اتفاق تفاوضي كامل مع جيراننا الفلسطينيين. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي واضحا بالفعل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عندما عرض مبادرة فك الارتباط للمرة الأولى. فقد قال مخاطبا الفلسطينيين:

”إننا نريد لكم أن تحكموا أنفسكم في بلدكم، في دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بسلامة إقليمية ومقومات استمرار اقتصادية، وقادرة على إقامة علاقات طبيعية من الوئام والأمن والسلام مع إسرائيل ... . ونأمل أن تضطلع السلطة الفلسطينية بدورها في هذا الصدد. ولكن إذا استمر الفلسطينيون لعدة أشهر أخرى في تجاهل دورهم في

تنفيذ خارطة الطريق، فإن إسرائيل ستبادر إلى خطوتها الأمنية في فك الارتباط مع الفلسطينيين".

وقد انتظرت إسرائيل منذ ذلك الوقت ليس أشهرا فحسب بل سنوات، وما زالت السلطة الفلسطينية لا تبدي أي دليل على أنها عازمة على تنفيذ حتى التزامها الأول في خارطة الطريق، وهو التزام يدعو إلى

"وضع نهاية لا مواربة فيها للعنف والإرهاب... وبذل جهود مرئية على الأرض لاعتقال، وعرقلة وكبح الأفراد والجماعات الذين يقومون بتنفيذ هجمات عنيفة أو التخطيط لها ضد الإسرائيليين في أي مكان".

إن الهجمة الإرهابية على المجمع التجاري في نتانيا قبل مجرد عشرة أيام كشفت عن الحقيقة المؤسفة الكامنة في سيل العمليات الإرهابية: إنها تعرض للخطر ليس حياة المدنيين الإسرائيليين فحسب، بل أيضا الأبرياء الفلسطينيين، والقيادة الفلسطينية الجديدة، وخطة فك الارتباط والعملية السلمية ككل. وينبغي أن يكون واضحا، مع ذلك، أن إسرائيل لن تتراجع عن عزمها على إنجاز خطة فك الارتباط وعن السعي إلى السلام. وعليه، نأمل أن يتصدى قادة السلطة الفلسطينية إلى تهديد الإرهاب. وإذا لم تقض القيادة الفلسطينية على الإرهاب، فإن الإرهاب سيقضي عليها في نهاية المطاف.

إن منع الإرهاب الصادر من الأراضي الفلسطينية يقع بالكامل على عاتق السلطة الفلسطينية وقيادتها، وقد فشلت حتى الآن في القيام بهذه المسؤولية. وفضلا عن ذلك، فحتى فترة الهدوء السابقة لم تكن سوى فترة هدوء سطحي. وفي تلك الفترة جرى تنفيذ عشرات العمليات الإرهابية في كل شهر، وتم منع تنفيذ عدد أكبر من ذلك. وفي الحقيقة، استمرت حملة الإرهاب بدون توقف وعلى مستويات متفاوتة من الكثافة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكما ذكرت سابقا، وينبغي لهذا العدد أن يدوي صداه مرة أخرى في هذه القاعة، فقد تم تنفيذ ما يناهز ٤٠٠ ٢٥ عملية إرهابية منذ ذلك الوقت، وكان من بينها ١٤٢ عملية تفجير قاتلة.

لقد طلب الوفد الفلسطيني عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن من أجل مناقشة الأوضاع في الميدان. ولا ينبغي أن يكون هناك أي التباس بالنسبة إلى الوضع في إسرائيل: إننا في خضم قرار تاريخي شجاع من أجل تحقيق حياة أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين. وقد يكون من باب السخرية هنا أن السلطة الفلسطينية تثير هذه المسائل مع مجلس الأمن في وقت نرى أن الحالة الأمنية المتدهورة هي نتيجة للإرهاب الفلسطيني، وعدم استعداد السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها. والانطباع الذي يتكون من هذه المناقشة هي أنها مجرد قناع لعدم الوفاء بالمزيد من الوعود الفلسطينية. وفي أعقابها يتعين على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لمكافحة الإرهاب. وهذه هي المسؤولية الرئيسية لأية دولة وهو حقها في الدفاع عن سكانها المدنيين.

والواضح إن عبء منع الإرهاب الفلسطيني يقع بالكامل على عاتق السلطة الفلسطينية. فقد نقلت إسرائيل السيطرة على بعض المدن إلى السلطة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية المسلحة في مقابل وعود الفلسطينيين بأنهم سيتصدون للإرهاب، وهو التزام كررت تأكيده خارطة الطريق. وحيال فشل السلطة الفلسطينية في التصدي للإرهاب، لم يترك لإسرائيل أي خيار سوى إيجاد الوسائل الدفاعية لحماية نفسها، كالسياج الأمني.

وفي حقيقة الأمر، فإن السياج الأمني فعال. فقد حافظ على حياة المئات من الناس. وانخفض عدد العمليات الإرهابية الناجحة بنسبة ٩٠ في المائة، وانخفض عدد القتلى من المدنيين بنسبة ٧٠ في المائة، وانخفض عدد الجرحى

بنسبة ٨٥ في المائة. ويمكن أن يعزى الفضل في كل ذلك مباشرة إلى فعالية السياج الأمني. وفي السامرة، على سبيل المثال، مات ٤٤٨ فردا نتيجة عن هجمات إرهابية قبل إكمال السياج الأمني في آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

بيد أن إسرائيل تبقى حساسة بأثر التدابير الدفاعية الضرورية التي حملت على اتخاذها. تقوم إسرائيل بالتنسيق مع مسؤولي السلطة الفلسطينية بقصد تسهيل المرور الإنساني في كل الميادين. تقوم، ونحن نتكلم، أفرقة من خبراء إسرائيل والأمم المتحدة بفحص نتائج تلك التدابير بالنسبة إلى حرية حركة المدنيين الفلسطينيين. إن إسرائيل والمبعوث الخاص للجنة الرباعية لفض الاشتباك في غزة، جيمز وولفينزون، يعملان معا من أجل تعزيزالحركة بين المناطق الفلسطينية المتماسة.

وفي الحقيقة أن طريق السياج قد تم تغييره عدة مرات، نتيجة عن المراجعة القضائية المستمرة التي مر بها نتيجة عن الشواغل الإنسانية التي لم تنشأ إلا عند إكمال قطاع معين. كل قطاع من السياج يفحص بعناية على ضوء المعايير الإنسانية الصارمة التي تحددها محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي هي نظام العدالة الوحيد في المنطقة حيث يمكن لعربي أو فلسطيني أن يقيم دعوى في المحكمة ضد حكومته، وأن يطلب إقامة العدالة وأن يحصل عليها، بدلا من أن يزج به في السجن أو أن يقطع رأسه. وينبغي أن يلاحظ أيضا أن بناء السياج مكن إسرائيل من إزالة حواجز التفتيش، مما سهل حرية الحركة اليومية في شمال السامرة.

ووضعت إسرائيل مزيدا من الطرق لمعالجة الصعاب التي قد تنشأ نتيجة عن بناء السياج، على كل من المستوى العملي – أكثر من ٧٠ مدخلا زراعيا في السياج على سبيل المثال – والمستوى القانوني بأن توفر لأصحاب الأراضي المتضررين إمكانية تقديم الاعتراضات على المسار المقترح وإمكانية المطالبة بالتعويض من صندوق دائم خاص لم ينشأ إلا لذلك الغرض. وتضمن هذه الآلية التعويض المناسب للمتضررين وتتجنب الحاجة إلى أي تدبير بديل مثل السجل السيئ الاقتراح.

وفي غياب أي قيادة من الممكن إثباتها على الجانب الفلسطيني وقع على عاتق إسرائيل تنفيذ مبادرتها بفك الاشتباك. بيد أنه ينبغي أن يكون من الواضح أن مبادرة فك الاشتباك، حتى بوصفها خطة ارتدادية على مضض، ليست بديلة من المفاوضات. وفي الحقيقة أن المبادرة، كما صرحت إسرائيل مرارا وتكرارا، يمكنها أن تمهد الطريق لتنفيذ خارطة الطريق وأن تعيد الطرفين إلى طريق الحل التفاوضي للصراع.

بيد أن مبادرة فض الاشتباك يتطلب أداؤها لدور جسر لزيادة التعاون وللعودة إلى عملية خارطة الطريق الإدراك – من كل من الجانب الفلسطيني والمجتمع الدولي – أن ثمة حقوقا لجانبي المعادلة، بما في ذلك الجانب الإسرائيلي، ومسؤوليات على الجانبين، بما في ذلك الجانب الفلسطيني. وخارطة الطريق المتبناة من جانب اللجنة الرباعية، التي الأمم المتحدة عضو فيها، تقوم على أساس الافتراض بأن الجانبين عليهما التزامات ومسؤوليات يجب أن يكونا مساءلين عنها.

والمبادرات التي تسعى إلى التركيز على حالة البلاء الفلسطيني وإلى المبالغة فيها، بينما يجري تفادي المسؤولية الفلسطينية، لا تتجاهل الشواغل الإسرائيلية الحقيقية فحسب، ولكنها تلحق أيضا ضررا جسيما بجميع الفلسطينيين الذين يسعون إلى الإصلاح والشفافية والمساءلة. وحتى تتوفر أية إمكانية حقيقية للحل الدائم للصراع يجب على جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي، أن تتخلى عن بيانات الحالة التبسيطية المغرضة التي شوهت الواقع الحقيقي، وأن تقر بأنه لا احتكار من جانب واحد للمعاناة وبأنه لن تحقق أحلام أي جانب تحقيقا تاما.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمخاطبة مظالم ليس لها أثر يستحق الذكر في تحسين جهود السلام في المنطقة. ومنتقدو إسرائيل مصابون تاريخيا بهوس إنهاء احتلال أراض متنازع عليها، ومع ذلك حالما وضعت إسرايل خطة لتسليم أرض رغبة في العمل بحسن النية، كما تفعل اليوم، يعتم منتقدوها على المسألة عن طريق صرف انتباه المجلس إلى هذه المناقشة غير الضرورية التي لا تأتي في الوقت المناسب. دعوا هذا المجلس يشاهد هذا صرف الانتباه والسخف الذي يمثله.

ينبغي تفادي الخطأ – لدى إسرائيل احترام كبير للمجلس والمبادئ المبجلة التي أقيم عليها. وبسبب احترامنا العميق على وجه الدقة لهذه المبادئ نجد أن من المفزع المحاولة الخبيثة لخطف ولايته وأعماله. مناقشة اليوم تعني وجود شائبة أخرى في جدول أعمال هذا المجلس. حالات صرف الانتباه هذه تؤثر في الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة. ندعو هذا المجلس إلى النظر فيما يتجاوز صرف الانتباه وإلى مشاهدة الصورة الأكبر: بلد صغير يعبئ، والإرهاب يشوش حياته، مواطنيه وإرادته السياسية لاتخاذ خطوة جريئة من أجل السلام في المنطقة.

ينبغي ألا تصرف انتباهنا العبارات البلاغية الرنانة الزائفة. ينبغي ألا تعمينا الصور المشوهة. ينبغي ألا تحرفنا تكتيكات قديمة عن المسار. دعونا نرقى إلى مستوى المناسبة، ونشاهد الصورة الكبيرة المفعمة بالأمل، ونغتنم هذه الدقيقة للسماح بالإكمال الناجح لهذه العملية التاريخية. دعونا نسير قدما وليس إلى الخلف، بأمل وليس بيأس، صوب مستقبل أفضل لأطفالنا – الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لدينا قائمة طويلة بالمتكلمين. أنا أعي وعيا تاما أهمية المناقشات التي نجريها اليوم واعي وعيا تاما الممارسات الماضية. ومع ذلك أود أن أرجو جميع المتكلمين أن يقصروا بياناتهم، إذا أمكن ذلك، على ما لا يزيد عن خمس دقائق بقصد تمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. والوفود التي لديها بيانات طويلة يرجى منها أن توزع نصوصها كتابة وأن تضع طبعة موجزة عند أخذ الكلمة في القاعة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر السيد الفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية بأكثر الأحداث جدة في الشرق الأوسط.

بشعور قوي بالقلق شاهدنا مؤخرا مزيدا من تردي الحالة وتزايدا مجددا للتوتر في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة أنه، بعد هدوء دام بضعة أشهر، استؤنفت بقوة أعمال القتل الخارجة عن النطاق القضائي والقمع وأعمال العنف. ونلاحظ بحزن أن الضحايا هم، مرة أخرى، مدنيون وأن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين.

في الوقت الذي كنا فيه مليئي الأمل برؤية عملية السلام الساكنة منذ وقت طويل تظهر بعض الدلائل على الحياة واستئناف تنفيذ خارطة الطريق بعد توافق الآراء الفلسطيني الوطني على إعلان وقف لإطلاق النار سمح باستئناف النشاطات السياسية والتزام إسرائيل بالانسحاب من غزة – ويجب التذكير بأن من اللازم أن ينسق الانسحاب مع السلطة الفلسطينية وأن يؤدي إلى المغادرة التامة من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ – ألقت إسرائيل مرة أخرى بظلال الشك على الزخم المنبعث لعملية السلام. وفي الحقيقة أن الحكومة الإسرائيلية قررت مؤخرا توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، في المقام الأول حول القدس، وزيادة سرعة بناء الجدار حول تلك المدينة. ومن الواضح تماما أن نتيجة ذلك التدبير وهدفه هما قطع الرباط الجغرافي المتبقي الأخير بين المدينة المقدسة وسائر الأراضي الفلسطينية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية غير مشروعة وغير قانونية بموجب القانون الدولي، وأن القرار الإسرائيلي بتوسيع المستوطنات ليس سوى محاولة جديدة لفرض أمر واقع آخر بغية عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وبالتالي إعاقة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء.

إن إسرائيل، مستغلة الإفلات من العقاب الذي تمتعت به دائما حتى في إطار المجلس، اتخذت باستمرار سياسة الأمر الواقع وسياسة استخدام القوة، متجاهلة مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكان آخر استفزاز حقيقة أن القرار الذي اتخذته إسرائيل في ٩ تموز/يوليه في ما يتعلق بخط سير الجدار حول القدس يتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لنشر فتوى محكمة العدل الدولية، التي قضت فيها بشكل قاطع بأن تشييد الجدار العازل في الأرض الفلسطينية غير قانوني. ونفس ذلك القرار اتخذته الجمعية العامة في القرار دإط – ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتطرقت المحكمة، في فتواها، إلى المصدر ذاته للصراع في الشرق الأوسط – وهو احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية.

وحقيقة أن إسرائيل اتخذت ذلك القرار في ذلك الوقت يشكل دليلا – إن كانت ثمة حاجة إلى دليل – على التجاهل الذي تبديه إسرائيل دائما للقانون الدولي. ويشكل القرار ضربة قاسية للمساعي الدولية الجارية، ولا يمكنه سوى أن يؤدي إلى تدهور المناخ الإيجابي الأخير الذي بدأ يسود مؤخرا في المنطقة ويطلق العنان للمزيد من أعمال العنف.

وعلى النحو الذي أوصت به المحكمة، فإن على مجلس الأمن أن ينظر في الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ بغية إنهاء الحالة غير القانونية الناجمة عن تشييد الجدار. كما ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير لحث إسرائيل على إنهاء الإعدامات الخارجة عن نطاق القانون وتدمير المنازل وتفكيك المستوطنات وهدم الجدار العازل غير القانوني.

وعلاوة على ذلك، فان الأمر الملح هو أن تتدخل المجموعة الرباعية لثني إسرائيل عن تنفيذ قرارها بتوسيع مستوطناتها وحثها على الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. ومن شأن ذلك أن يسمح باستئناف عملية جدية ودائمة للسلام، بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس.

وأخيرا، فإن الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة، على النحو الذي وصفت به، تستدعي قلقنا البالغ. وازدادت هذه الحالة سوءا من جراء الصعوبات المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، التي أضعفتها بالفعل هجمات إسرائيل المتواصلة على بنيتها الأساسية، بالترافق مع عمليات الحصار المفروضة على الأراضي وعمليات الاقتحام الإسرائيلية المتكررة، وخاصة العمليات التي تنطوي على هدم المنازل.

وأود أيضا أن أعرب عن قلق وفدي حيال الحالة في الجولان السوري، حيث ما زالت سياسة الاستيطان المستمرة لإسرائيل تؤدي إلى تقويض الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، فضلا عن الحالة في لبنان حيث، بالرغم من قرارات مجلس الأمن، ما زالت الحوادث تحصل مرة أخرى وحيث وقعت في الأسابيع الأخيرة انتهاكات والاعتداءات ضد سيادة ذلك البلد، فضلا عن استفزازات.

ولا بد للمجتمع الدولي، الذي تمثله المجموعة الرباعية، أن يتخذ إجراء للتوصل إلى تسوية عادلة

ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، استنادا إلى احترام القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلا عن مبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للمنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد دي سوتو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن الحالة الراهنة لعملية السلام.

لقد شعرنا بقلق شديد حيال السماع عن تصاعد التوترات بحدة في منطقة غزة. وحصل هذا من جراء محاولات القوى المتطرفة في تلك المنطقة لتعكير صفو الحالة العسكرية والسياسية وللتسبب في تدهور الوضع في الفترة المفضية إلى الانسحاب المقرر لإسرائيل، في منتصف آب/أغسطس، من غزة وجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن. ومن الواضح أن المتطرفين يحاولون أيضا تقويض سياسة اتفاقات السلام مع إسرائيل، التي يقوم بتنفيذها رئيس السلطة الفلسطينية، السيد عباس.

ونؤمن بأن أفضل رد على تلك القوى التي تعارض إحراز تقدم في عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية هو اتخاذ الأطراف موقفا مسؤولا ومتعقلا وخطوات منسقة في مجال الأمن تهدف إلى منع انتشار الفوضى وأعمال العنف العشوائي.

ومن الأهمية بمكان الآن بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين أن يتقيدوا تقيدا صارما باتفاقات شرم الشيخ وأن يمضوا قدما، بطريقة منسقة، مع بذل جهود لتسوية تلك المسائل، بغية ضمان انسحاب إسرائيل من غزة، الذي يجب أن يشكل جزءا أساسيا من العملية المحددة في خريطة الطريق.

وتبقى روسيا، بالترافق مع الأعضاء الآخرين للمجموعة الرباعية والأطراف المهتمة الأخرى، مستعدة تماما لتقديم كل المساعدة اللازمة للنهوض بعملية التفاوض الإسرائيلية – الفلسطينية وللتيسير النشط للجهود العملية الرامية إلى إحلال سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي خطوات يمكنها أن تحدد مسبقا نتائج محادثات المركز النهائي، وفي المقام الأول ما يتعلق بتشييد إسرائيل المستمر للجدار العازل، الذي يضر مساره، وخاصة في منطقة القدس، بمصالح الفلسطينيين. ويمكننا أيضا أن نؤكد تأكيدا تاما على حق إسرائيل الشرعي في الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإرهابية.

ونشعر بالقلق حيال مسألة الاستيطان. وقلنا بالفعل إننا نتوقع أن تفي حكومة إسرائيل بوعدها بان تعالج المستوطنات بعد اكتمال عملية نقلها. وما زلنا نتوقع هذا.

وفي الوقت الحاضر، تتركز جميع جهود المجتمع الدولي على تشجيع التعاون الفلسطيني – الإسرائيلي في الفترة المفضية إلى تنفيذ خطة نقل المستوطنات إلى مواقع أخرى. ولكن الجانب الروسي دعا، وسيستمر يدعو، إلى تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط – بمعنى تحقيق السلام أيضا على المسارين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني. وإلا، فلا يمكن تحقيق استقرار في الشرق الأوسط.

ونعتبر خطة نقل المستوطنات البداية الوحيدة لحركة متجددة، في سياق خريطة الطريق، نحو تنفيذ كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لالتزاماتهما بموجب تلك الوثيقة التي، نحن على اقتناع شديد، بأنها البديل الوحيد الذي يشكل تنفيذه أكثر السبل المؤكدة لتحقيق تسوية للإسرائيليين والفلسطينيين.

ونظرا لتعقيد المشاكل التي يواجهها المشاركون في عملية التسوية، نود أن نذكر المجلس مرة أخرى باقتراحنا بأن

يعقد، في خريف هذا العام، اجتماعا رفيع المستوى للخبراء لمناقشة نتائج نقل المستوطنات ولتحديد الاستراتيجيات الطويلة الأجل للمجتمع الدولي في سياق عملية السلام.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية وعلى تعليقاته. ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهمته، العسيرة والهامة على حد سواء.

واسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإشارة إلى أن وفدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد وقت قصير ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

قبل عدة أسابيع من بداية فك الارتباط الإسرائيلي في غزة، ما زالت الحالة في الشرق الأوسط للأسف موضوع قلق كبير. وبينما تقترب تلك المرحلة الهامة، لا بد من بذل كل الجهود لضمان عدم تجدد دوامة العنف. ويشكل وقف إطلاق النار أحد أكثر المنجزات قيمة وهشاشة في الأشهر الأخيرة. وتقتضي المحافظة عليه أن تمارس الأطراف ضبط النفس وأن تستأنف حوارها وتعاونها، ويشمل ذلك مجال الأمن، بغية وقف أعمال العنف.

وبالتالي، فإن فرنسا تدين بشدة الهجمات الانتحارية التي شُنت في نتانيا قبل أسبوع تماما وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، مما أدى إلى مقتل مدنيين إسرائيليين. ونناشد السلطة الفلسطينية أن تكثف جهودها لاستعادة النظام العام في الأراضي الفلسطينية. ويشكل ذلك حتمية مطلقة قبل أسابيع قليلة من بداية فك الارتباط في غزة. ولا بد لإسرائيل، من جانبها، أن تمارس ضبط النفس، ولا بد لها، خاصة، من إنهاء سياسة عمليات القتل المستهدفة، التي لا يمكن أن تؤدي سوى إلى تفاقم دوامة العنف.

وكما قال ألفارو دي سوتو على نحو صائب، فإن فك الارتباط الإسرائيلي الناجح في غزة يخدم مصالح الجميع. ولكن المستقبل السياسي الفلسطيني يجب ألا يكون مقيدا بفك الارتباط؛ ولا بد أن يشكل فك الارتباط خطوة أولية في إطار خريطة الطريق. وفي ذلك الصدد، لا بد أن تضطلع المجموعة الرباعية بدورها الكامل في إشراك الطرفين ومساعدتهما في تنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق. ولذلك، نفضل عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب.

وبالنسبة للحاجز الأمني، فإننا نسلّم تسليما تاما بحق إسرائيل في اتخاذ تدابير قوية لحماية مواطنيها من الإرهاب. ولكن المسار الذي حُدد للحاجز الأمني يثير الكثير من دواعي القلق. وفي الواقع، فإن الحاجز يمتد لعدة كيلومترات داخل الأراضي الفلسطينية شرق الخط الأخضر، الأمر الذي يتناقض مع الأحكام ذات الصلة للقانون الدولي، كما ذكرت محكمة العدل الدولية في فتواها. ومن شأن التشييد، إذا كان لا رجعة فيه، أن يشكل ضما بحكم الأمر الواقع لجزء كبير من الضفة الغربية. وسيعرّض للخطر بشكل جدي آفاق التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات للصراع بتحديده مسبقا حدود الدولة الفلسطينية المقبلة، وفي الواقع بجعل بناء تلك الدولة أمرا غير ممكن ماديا.

ويثير تشييد الجدار قدرا كبيرا من خيبة الأمل. ويضع الآلاف من الفلسطينيين في حالة محفوفة بالمخاطر. ويؤدي الجدار اجتماعيا واقتصاديا إلى زعزعة استقرار مناطق بأسرها ويهدد المقومات الاقتصادية والجغرافية للدولة الفلسطينية في المستقبل.

ولذا، فإننا نناشد الحكومة الإسرائيلية أن توقف تشييد الحاجز داخل الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك حول القدس الشرقية، وأن تفكك الأجزاء القائمة هناك، وفقا للأحكام ذات الصلة للقانون الدولي. ولن يوافق الاتحاد الأوروبي على أي تعديلات للحدود المعينة قبل عام ١٩٦٧ لم يتم التفاوض بشأنها.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا نشارك المتكلمين السابقين في إزجاء الشكر للسفير ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تقديمه آخر المعلومات عن الحالة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يذكّرنا بالعوائق العديدة التي ما زالت تجابه عملية السلام.

خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة بشأن هذا الموضوع، تم الإعراب عن الآمال في التوصل إلى تفاهم فلسطيني – إسرائيلي بعد تهيئة مناخ سياسي متحسن في المنطقة. ووفر الإكمال الناجح لإجراء الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير، الذي أعقبته تفاهمات شرم الشيخ في شباط/فبراير واجتماع لندن في آذار/مارس، فرصة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين لإلزام أنفسهم بوقف أعمال العنف، وبناء الثقة والعمل معا صوب تنفيذ فك الارتباط الإسرائيلي في غزة وأجزاء من الضفة الغربية في آب/أغسطس. ونظرا لذلك الزخم الإيجابي، ألزم المجتمع الدولي نفسه بدعم الطرفين في المضي قدما بعملية السلام. وتم إيلاء تركيز على إجراء فك ارتباط تام وكامل ومتوافق مع خريطة الطريق، مما يشير إلى خطوة هامة صوب تحقيق رؤية وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن الحوادث التي وقعت مؤخرا على أرض الواقع غطت بشكل مفاجئ على تلك المكاسب الإيجابية من خلال استمرار أعمال العنف والعنف المضاد، مما أسفر عن إصابة وقتل العديد من الأشخاص الأبرياء وعن خسارة في الممتلكات. وفي رأينا، إن حالة العنف المتجدد تنذر بخطر شديد. وما زلنا ندين التفجير الانتحاري الذي وقع في نتانيا وإطلاق الصواريخ التي قتلت العديد من المدنيين الإسرائيليين. ونناشد عدم السماح لتلك الحوادث، التي حصلت قبل أقل من شهر واحد على الانسحاب الإسرائيلي المقرر، بتقويض فك الارتباط، الذي يشكل عنصرا هاما لعلمية السلام.

وبالتالي، فإننا نأمل أن يكون فك الارتباط مستمرا ومنسقا وسلميا. وفي ذلك الصدد، نشيد بالسلطة الفلسطينية على اتخاذها إجراء عاجلا لمنع استمرار الهجمات الموجهة ضد إسرائيل ولإصرارها على تنفيذ فك ارتباط إسرائيلي سلس. وقد تصرفت الحكومة الإسرائيلية، من جانبها، تصرفا حسنا برفضها طلبات تأخير فك الارتباط وبوقوفها الصارم ضد معارضة عملية فك الارتباط.

ولكننا نشعر بالأسف لقرار الاستمرار في تشييد الجدار العازل في القدس الشرقية وحولها. وتلك الخطوة، بالترافق مع النشاط المتسارع للاستيطان، لا تبشر بخير لعملية السلام. ويخالف التشييد المستمر للجدار والنشاط الاستيطاني التفاهمات السابقة، ويؤدي إلى تقويض الروح الحقيقية للثقة المتبادلة التي تشكل أمرا جوهريا إذا أُريد إحراز أي تقدم هام نحو السلام.

وإننا نحث كلا من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أن تبقيا ثابتتين في بحثهما عن السلام والأمن لشعبيهما وللمنطقة. وفي الماضي، أظهرتا أن في وسعهما التغلب على العديد من التحديات التي تواجههما. ولدينا التزام بتشجيعهما ودعمهما. ويجب ألا يُسمح للنكسات التي تواجههما بتعطيل عملية السلام.

وأنتقل الآن إلى مسألة الخط الأزرق الذي يفصل بين إسرائيل ولبنان. نحن نشعر بالقلق حيال الانتهاكات المبلّغ عنها التي ارتكبها كلا الجانبين وأدت إلى وقوع جرحى وقتلى. ونحث السلطات اللبنانية الجديدة على أن تسعى جاهدة إلى ممارسة سيطرة أكبر على جميع أرضها وأن توقف الهجمات الناشئة من جهتها. وينبغي لإسرائيل، من جانبها، أن تمتنع عن الانتهاكات الجوية للخط الأزرق. ويجب ألا يتراجع أي من الطرفين أو يتراجع أي منا؛ بل يجب أن نحافظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية الوافية وعلى ملاحظاته الثاقبة. ووفد بلدي وأنا شخصياً، نظرا لصداقتي الطويلة مع السيد دي سوتو – سعدنا جداً لتعيينه منسقاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهذا اعتراف واضح بحنكته ومهاراته الدبلوماسية.

وأعرب أيضاً عن امتناننا لعقد هذه الجلسة العلنية استجابة لطلب المجموعة العربية.

يواجه الشعبان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الآن لحظة حرجة تلوح فيها إمكانية حقيقية لتجاوز الطريق المسدود وحالة الشلل التي أصابت عملية السلام في السنوات الأخيرة. ويرى وفدي أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومن شمال الضفة الغربية خطوة أولى وهامة نحو إنهاء الاحتلال وتجسيد رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمن، من خلال تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع. ولذلك، من الضروري إنجاح تلك الخطوة.

وفي ذلك السياق، ينبغي تشجيع الحكومة الإسرائيلية على المثابرة في جهودها نحو فض الارتباط وفق الجدول الزمني المقترح. ومن الأهمية بمكان أن يتم التنسيق مع السلطة الفلسطينية، كيما يتسنى القيام بهذه العملية بشكل سلس ومنظم. والإجراءات التي اتخذت في ذلك الصدد خلال الأسابيع الأخيرة تستحق الإشادة، ووفدي يرى أنه يجب تكثيف تلك الإجراءات في الأيام المقبلة. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا أن نشيد بالجهود الميسِّرة التي يبذلها الشركاء الدوليون والدول المجاورة.

وحكومة بلدي قد أحاطت علماً مع الارتياح بالبيان الأخير للمجموعة الرباعية في لندن، حيث أكدت على الضرورة الملحة لأن تعمل إسرائيل والفلسطينيون بشكل مباشر وبالتعاون في ما بينهما وبمساعدة السيد جيمس ولفنسون، المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفك الارتباط في غزة. وأكدت المجموعة الرباعية أيضاً على أهمية الدعم المنسق من الأوساط المانحة الدولية لإنجاح مهمة ولفنسون، وحثت الدول العربية على المشاركة الكاملة في ذلك الصدد.

والطابع المعقد والحساس للانسحاب الإسرائيلي يتطلب استتباب الهدوء والاستقرار على الأرض إلى أقصى درجة. ويؤمن وفدي بأن تصاعد العنف في المنطقة مؤخراً يتعارض مع مصالح الجانبين، وأن على الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان ضبط النفس والالتزام بالتفاهمات التي تحققت في شرم الشيخ، بغية الحفاظ على وقف إطلاق النار.

ويجب أن تتوقف ممارسة القتل خارج نطاق القانون من جانب القوات الإسرائيلية، والتي استؤنفت في الأيام الأخيرة. ووفدي يتابع بقلق شديد أيضاً تكثف الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون من المجموعات المسلحة الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، بما في ذلك المدنيون. وأدت إحدى هذه الهجمات إلى وفاة فتاة إسرائيلية من أصل برازيلي، وهذه حقيقة مؤلمة تلقاها شعبنا ببالغ الأسى. ويدين وفدي أيضاً الهجوم الإرهابي الذي وقع في ناتانيا قبل بضعة أيام. وفي هذا الصدد، تلقت حكومة بلدي بعين الرضا نبأ تعهد الفصائل الفلسطينية باحترام وقف إطلاق النار. وترى البرازيل أنه ينبغي لجميع الفلسطينيين أن يركزوا في المرحلة الحالية على مؤازرة السلطة الفلسطينية في جهودها.

وبناء الثقة عنصر أساسي في المرحلة الحالية. ولذلك، يشعر وفد بلدي بالانزعاج إزاء الأنباء التي ترددت عن تزايد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، وأسوأ من ذلك، إقدام إسرائيل على إعادة النظر في مسار الجدار العازل وتعجيل بنائه حول القدس. إن تلك الإجراءات تؤثر بشدة على

الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة بين الحكومتين والشعبين. وهي تترك أيضاً أثراً سلبياً للغاية على آفاق الحل العادل والدائم والشامل للصراع، كما أنها تؤثر على أساسيات المركز النهائي.

وبناء الجدار العازل حول القدس يمكن أن يؤثر على الحياة اليومية لـ ٥٥ ٠٠٠ شخص، كما ذكر المنسق الخاص صباح هذا اليوم. وعلاوة على ذلك، فإنه يصدر حكماً مسبقاً على تسوية النزاع إزاء مسألة كانت أساسية منذ اعتماد خطة التقسيم، مثلما كانت موضوعا للعديد من قرارات الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وأُذكِّر بأن أي حل بشأن مركز القدس ينبغي أن يراعي الشواغل المشروعة لكل من الجانبين وأن يشمل أحكاماً بضمانات دولية لكفالة حرية الدين وحرية الرأي لجميع سكانها، إلى جانب الوصول الدائم والحر ودون عوائق إلى كل الأماكن المقدسة في القدس لأتباع كل الديانات والجنسيات. وينبغي تشجيع إسرائيل على العدول عن قرارها في هذا الصدد، والامتثال للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جميع الأنشطة المتصلة بالجدار العازل.

وتشعر البرازيل بانزعاج شديد إزاء الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتردية في الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، يشيد وفدي بالمبعوث الخاص ولفنسون لما يبذله من جهد لمعالجة تلك الأوضاع وتخفيف محنة الشعب الفلسطيني. وحكومة بلدي على استعداد للإسهام في تلك الجهود، وخاصة توفير المساعدة والخبرة لإنشاء البرامج الاجتماعية على أرض الواقع. وتبدي السلطات البرازيلية اهتماماً بالغاً باستكشاف سبل التعاون في ذلك الصدد.

وقبل كل شيء، يؤكد وفد بلدي، مع ذلك، على أهمية أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها في ذلك الميدان من خلال تخفيف القيود المفروضة على تدفق البضائع والأشخاص من وإلى غزة والضفة الغربية وبينهما.

أما بالنسبة للحالة في لبنان، فإن وفد بلدي يشعر بالاغتباط لتعيين الحكومة الجديدة. وتثق البرازيل بأن السلطات الجديدة ستعمل لما فيه مصلحة ومنفعة الشعب اللبناني كافة. والمجتمع الدولي، من جانبه، ينبغي أن يدعم جهود الحكومة. ويجب تلافي أي عمل قد يؤثر سلباً على وحدة لبنان واستقراره.

وفي ما يتعلق بالحالة على طول الخط الأزرق، يكرر وفد بلدي مطالبته الجانبين بضبط النفس والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الأيام المقبلة، سينظر هذا المجلس في تقرير الأمين العام عن أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2005/460). والبرازيل تؤيد تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، آخذة في الاعتبار التوترات القائمة في المنطقة والطلب المقدم من الحكومة اللبنانية في ذلك الصدد.

ختاماً، أود أن أجدد التزامنا بتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط يراعي ضرورة التصدي لكل جوانب الصراع.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يتقدم الوفد الصيني بالشكر إلى السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية الوافية. نحن نعرف السيد دي سوتو حق المعرفة؛ فهو صديق قديم ولديه سنوات طويلة من الخبرة في خدمة الأمم المتحدة، وإننا نعقد عليه آمالاً كبيرة. ونأمل أن يتمكن بفضل قدراته الفذة وحنكته الدبلوماسية من مواصلة تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام تحقيقاً لمزيد من التقدم.

ومقارنة بالحالة قبل أربعة أشهر، فإن التطورات الأخيرة التي طرأت على الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية

تبعث على القلق. وبعد عام واحد من إصدار محكمة العدل الدولية فتواها بشأن مسألة الجدار الفاصل، تعلن الحكومة الإسرائيلية أنها ستسرع بتشييد ذلك الجدار في القدس الشرقية. ويتعارض ذلك مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع مبدأ الأرض مقابل السلام، ومن المحتم أن يؤدي لتفاقم الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني. وينبغي تسوية مسألة الوضع النهائي للقدس من خلال مفاوضات سلام بين الطرفين المعنيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتأمل الصين أن يحافظ الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على المناخ الطيب الذي طرأ هذا العام على الحالة في الشرق الأوسط، وأن يواصلا بذل جهودهما وصولا إلى المصالحة.

وتعرب الصين عن قلقها إزاء التصعيد الأخير في الاشتباكات العنيفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتبرز تلك الحالة ما لكفالة الأمن وإنهاء العنف من أهمية عاجلة. وقد لاحظنا أن السيد عباس، الزعيم الفلسطيني، قد توجه إلى قطاع غزة للسيطرة على الحالة وأن الجانب الإسرائيلي قد أجل القيام بإجراء عسكري ضد غزة. ونرجو أن يحتفظ الطرفان بأقصى درجات ضبط النفس وأن يعيدا على وجه السرعة إقرار الهدوء الذي ساد في الأشهر الأخيرة.

ومن خلال الجهود التي بذلها كل من الفلسطينيين والإسرائيليين ووساطة المجتمع الدولي طرأ تخفيف على حدة التوتر هذا العام، وهو أمر كان نادر الحدوث في الأعوام الأربعة الماضية. وثمة شعور عام بأن العام ٢٠٠٥ هو عام الفرصة السانحة. ولكن مجيء الفرص وتحقيق الآمال يجب أن يستندا إلى الثقة المتبادلة. فأدنى تراخ في الحذر من أي من الجانبين لن يفسد الأجواء الطيبة فحسب، بل سيعيق عملية السلام إعاقة خطيرة كذلك.

وأناشد الجانبين مرة أخرى أن يبديا الشجاعة والحكمة السياسية، وأن يظلا على طريق محادثات السلام، وأن ينفذا التزاماتهما بموجب خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وأن يحققا في نهاية المطاف التعايش السلمي فيما بين دولتين مستقلتين.

ويرتبط التوصل إلى سلام إسرائيلي فلسطيني ارتباطا لا ينفصم بالدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي. وسوف تتابع الصين مع المجتمع الدولي الحالة عن كثب وتبذل جهودا دؤوبة لدفع الشرق الأوسط نحو إحلال السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه هيئة هامة في مجال صون السلام والاستقرار الدوليين، أن يضطلع بدور فعال في هذا الصدد.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفير دي سوتو على إحاطته الإعلامية الأولى منذ تعيينه منسقا خاصا. ونعقد آمالا كبارا على ما يقوم به من عمل ونحن نقترب من بدء فك الاشتباك بين إسرائيل وبين غزة وجزء من الضفة الغربية. ونتطلع إلى حكمة السيد دي سوتو في معالجة تلك العملية.

ومع أننا نرحب ببدء فض الاشتباك مع غزة ونقدر تصميم الحكومة الإسرائيلية الراسخ على تنفيذ الانسحاب رغم بعض المعارضة الداخلية، لا بد لنا من الإعراب عن مخاوفنا إزاء استئناف العنف مؤخرا من جانب الجماعات الفلسطينية المتشددة والجيش الإسرائيلي. فهذا العنف يهدد استمرار التهدئة. وفي ظل تلك الظروف، من المهم أن يمارس الرئيس عباس قيادته بقوة لكفالة ضبط النفس من جانب الجماعات الفلسطينية المعنية. ونقدر أن بعض الجماعات الفلسطينية، بما فيها حماس، قد أكدت استمرار تقيدها بالتهدئة. وينبغي أن تقدم إسرائيل والمجتمع الدولي دعما فعالا للرئيس عباس.

وتتمثل النقطة الضرورية في هذا الصدد في أن الانسحاب ينبغي أن يجري دون عائق وأن يتيح فتح الطريق أمام استئناف تنفيذ خارطة الطريق. ولكي يحدث ذلك، من الأهمية بمكان أن يبذل الطرفان قصارى جهدهما وأن توفر دوائر المانحين الدوليين في الوقت ذاته الدعم المالي وغيره لهذا الجهد، بما في ذلك تقديم البلدان العربية للدعم المالي.

ويلزم بذل جهود قوية من الجانب الفلسطيني لإحداث تحسن جذري في التدابير الأمنية. ويتمثل التحدي بالنسبة للسلطة الفلسطينية في الحد من العنف ووقفه. وليس هذا مهما فقط لنجاح فض الاشتباك مع غزة أو لتعزيز السلام مع إسرائيل، وإنما أيضا، وهذا أهم، كدليل على امتلاك السلطة للقدرة الأساسية اللازمة للقيام بوظائف الدولة. ونحن لذلك ندعم سياسة الإصلاح التي ينتهجها الرئيس عباس، تماما كما أننا ندعم الجهود التي يبذلها الجنرال وارد في هذا المجال.

وتدعم اليابان جهود التنسيق التي يبذلها السيد ولفنسون لتأمين طرق التجارة والاتصالات، بما في ذلك تخفيف القيود على التنقل وتشييد ممر آمن. ونتوقع أن تتخذ إسرائيل اتجاها أكثر مرونة يكفل سلامة تنقل الشعب الفلسطيني ومزيدا من الكفاءة في نقل السلع.

وما برحت اليابان تحاول القيام بأي دور نشط وبنّاء لتعزيز السلام في الشرق الأوسط. وفي إطار تلك الجهود، دعت حكومتي رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس لزيارة اليابان. وقام الرئيس عباس بزيارته في أيار/مايو الماضي. وفي تلك المناسبة، أعلن عن برنامج جديد لمساعدة الفسطينيين تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار لتيسير فض الاشتباك والإصلاح في غزة والضفة الغربية. وسوف ينفذ البرنامج المذكور بأسرع ما يمكن. وتلت ذلك زيارة قام بها مبعوثنا الخاص للشرق الأوسط، السفير أريما، إلى إسرائيل وفلسطين، للتشديد على أن نجاح فض الاشتباك مع غزة شرط مسبق لتنشيط خارطة الطريق. وستواصل اليابان اشتراكها الفعلي في مجال تقديم المساعدة الاقتصادية والنهوض بعملية السلام، بطرق منها تقديم المزيد من الإغاثة الطارئة للشعب الفلسطيني في غزة وشمال الضفة الغربية وتقديم المساعدة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لاستدامة الاقتصاد الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بمسألة الجدار، فقد شهدنا تطورا إيجابيا في شباط/فبراير من هذا العام، حين عدل المسار الذي يتخذه جزء كبير الجدار في المنطقة الجنوبية من مسار يمتد داخل الخط الأخضر إلى مسار مطابق للخط الأخضر. بيد أن تشييد الجدار داخل الخط الأخضر مستمر في أماكن أخرى. وفيما يتعلق بهذه المسألة، ما زلنا نرى، أولا، أن حياة عدد كبير من الإسرائيليين الأبرياء قد فقدت من خلال الأعمال الإرهابية الفلسطينية وأن السلطة الفلسطينية يجب أن تبذل أقصى جهد لقمع الإرهاب.

ثانيا، أن تشييد الجدار داخل الخط الأخضر، الذي قررت فتوى محكمة العدل الدولية أنه مناقض للقانون الدولي، يؤثر تأثيرا ضارا على أرزاق الفلسطينيين ويضر بنتائج مفاوضات الوضع النهائي. ويجب لذلك إيقافه. ومن دواعي الأسف أن تشييد الجدار داخل الخط الأخضر ما زال مستمرا. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تشييد الجدار في منطقة القدس الشرقية، حيث يتم ذلك في ذات اللحظة التي يتطلب فيها الأمر التزام الحرص الشديد من أجل نجاح الانسحاب من غزة. كما يجري هذا التشييد في منطقة تعتبر واحدة من أكثر المناطق حساسية في مفاوضات الوضع النهائي، ويوجد بها عدد كبير من الأشخاص المتضررين.

ونرى أن تسوية مسألة الجدار ومسألة المستوطنات غير ممكنة إلا من خلال عملية التنفيذ المستمر لخارطة

الطريق. وهذا سبب آخر في أهمية أن يعمل الطرفان على نجاح فض الاشتباك مع غزة والسماح لذلك النجاح بأن يسري ليعيد تنشيط عملية تنفيذ خارطة الطريق. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها للطرفين في تنفيذ خارطة الطريق وتحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

وترحب اليابان بتشكيل حكومة السنيورة في لبنان بتاريخ ١٩ تموز/يوليه. وحيث أن لبنان يواجه العديد من التحديات الصعبة التي تتطلب التصدي لها بحذر، نأمل أن يتمكن رئيس الوزراء السنيورة وحكومته من ممارسة القيادة والشروع في معالجة المشاكل العديدة القائمة في أسرع وقت ممكن.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد الدانمرك الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به ممثل المملكة المتحدة بعد قليل.

قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد ألفارو دي سوتو، على إحاطته الإعلامية الوافية وملاحظاته السديدة.

لقد رأت الدانمرك باستمرار أن انسحاب إسرائيل من غزة وشمال الضفة الغربية، إذا ما تم تنفيذه بنجاح، سيكون المرحلة الأولى نحو سلام شامل منصف ودائم في الشرق الأوسط. ولكي يكون ناجحا، لا بد أن يكون متوافقا مع خارطة الطريق، وأن يكون كاملا، ومنسقا مع الفلسطينيين ومع المجتمع الدولي. ولذلك، فإن الدانمرك تحث بقوة على أن تنصب جميع الجهود من أجل نجاح فك الارتباط.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالارتياح للشجاعة السياسية التي أبداها قادة الطرفين. ونأمل أن يتم خلال الشهر المتبقي تعزيز التنسيق بين إسرائيل والفلسطينيين، وخاصة ما يتعلق بالمسائل الرئيسية كمسألة العبور من غزة وإليها. وعلاوة على ذلك، فإن الدانمرك تشجع السلطة الفلسطينية على التعجيل في عملية الإصلاح، وتشجع إسرائيل على تهيئة الظروف الضرورية لمقومات الاقتصاد الفلسطيني. وترى الدانمرك أن المجموعة الرباعية ومبعوثها الخاص المعني بفك الارتباط في غزة، السيد جيمس ولفنسون، يستحقان كل دعم ممكن من المجتمع الدولي.

وقد أخذت الدانمرك علما بالاتصالات الجارية، بما في ذلك الاتصالات رفيعة المستوى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومن الضروري لإحراز التقدم أن يتم تحسين هذه الاتصالات في مضمونها ووتيرتها، وأن تجري على جميع المستويات. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان أن يجدد كلا الطرفين جهودهما لتنفيذ الالتزامات المعلنة في شرم الشيخ، وأن يمتنعا عن اتخاذ تدابير من جانب واحد قد تضر بنتائج المفاوضات على التسوية النهائية. وفي ذلك السياق، فإن الدانمرك ما زالت تشعر بالقلق إزاء الاستمرار ببناء الحاجز العازل على الأرض الفلسطينية، الأمر الذي يتنافى مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي.

وفي ضوء ذلك، أود التأكيد على أن الدانمرك لن تعترف بأي تغيير على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأنه في المفاوضات بين الطرفين. وترى الدانمرك أن الطريق إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط هو الحل القائم على دولتين تتمتعان بمقومات الوجود من خلال التنفيذ الكامل لالتزامات الطرفين وفقا لخارطة الطريق.

إن الدانمرك تشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد العنف في الآونة الأخيرة في إسرائيل والأراضي المحتلة. لقد أدنا على نحو لا التباس فيه الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد إسرائيل،

وكذلك أعمال العنف التي قامت بها مليشيات فلسطينية ضد أفراد الأمن الفلسطينيين. وفي حين أننا نسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، إلا أننا نعترض على عمليات القتل خارج إطار القانون التي تتنافى مع القانون الدولي.

ومن أجل تفادي العودة إلى دوامة العنف التي اتسمت بها السنوات الماضية، فإن الدانمرك تحث إسرائيل على ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس، وتحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ إجراءات فورية وفعالة ضد المتورطين في شن هذه الهجمات.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أسمحوا لي في البداية، بوصفنا بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، أن أعلن تأييد رومانيا للبيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم للمملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن ملاحظاتي ستكون مختصرة.

قبل كل شيء، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بحضور السفير ألفارو دي سوتو في مجلس الأمن للمرة الأولى منذ توليه منصب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبحكم معرفتنا بخبراته الواسعة، فإن وفدي يثق بقدرة السفير دي سوتو على النجاح في الاضطلاع بولايته الجديدة الهامة والصعبة. ونتقدم إليه بالشكر على العرض الشامل والمتعمق الذي قدمه للتو إلى المجلس.

من دواعي الأسف أن الأسابيع القليلة الماضية قد شهدت مرة أخرى تزايدا وتصاعدا في أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد لاقى الناس الموت والمعاناة لدى الجانبين. وسدد الإرهاب ضربة جديدة أودت بحياة الأبرياء. وينبغي للإسرائيليين والفلسطينيين ألاّ يدخروا جهدا من أجل التقدم نحو تحقيق رؤية الدولتين. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا شرع الطرفان بدون تأخير في التنفيذ الكامل لالتزاماتهما وفقا لخارطة الطريق. إن اتخاذ إجراءات فعالة ضد الإرهاب وتفكيك الهياكل المرتبطة به ينبغي أن يكون على رأس أولويات الفلسطينيين. ولهذه الغاية ينبغي لهم العمل على إجراء إصلاحات سريعة لأجهزتهم الأمنية، مستفيدين بالكامل من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وبموازاة ذلك، يجب على إسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية التي تتنافى مع التزاماتها وفقا لخارطة الطريق، وأن تمتنع عن اتخاذ التدابير التي قد تضر بالنتائج النهائية للمفاوضات، وخاصة ما يتعلق بمسألة الأراضي، وبما في ذلك ما يتصل منها بالقدس. ومن هذا المنظور، فإن بناء الحاجز ما زال مصدرا للقلق العميق. وفي حين أنه بلا شك يؤدي دورا فعالا في حماية أراضي ومواطني إسرائيل، إلا أن إقامته على الأراضي الفلسطينية لا يمكن اعتباره متماشيا مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي.

إن الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومن أجزاء في الضفة الغربية، والذي سيبدأ قريبا، هو عمل شجاع، ونحن نشيد مرة أخرى بالقيادة الإسرائيلية لتصميمها على تجاوز كل العقبات التي تعترض طريق هذه الخطة. إن تنفيذها بنجاح سيتيح الفرصة لتخفيف أعباء المسائل المتبقية في النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وبالتالي سيخدم الهدف العام في التقدم نحو السلام. ولكي يتم ذلك، ينبغي للأطراف المعنية التعاون والتنسيق الوثيق قبل وأثناء وبعد فك الارتباط، ولا سيما من أجل تهيئة الظروف الضرورية لإنعاش الاقتصاد في غزة بعد الانسحاب.

إن الحوار هو العنصر الأساسي في التوصل إلى أي هدف سياسي. وإننا نحث الزعماء في الجانبين على أن يتابعوا اتصالاتهم وأن يوسعوا جدول أعمال الاجتماعات التي تعقد على مختلف المستويات. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو استئناف محادثات السلام من أجل التوصل، عن طريق

المفاوضات ووفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى سلام عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط. إن رومانيا تعمل بنشاط وفقا لخطة العمل هذه من أجل السلام، كما أظهرت نتائج الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الخارجية، أنغورينو، إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بالتطورات الأخرى في المنطقة، ولا سيما في لبنان، فإن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) هو شرط مسبق لتمكين لبنان من تحقيق أمانيه في استقلاله السياسي الكامل، وسيادته وسلامة أراضيه. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل في هذه العملية، وإلى دعم أنشطة لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي تنظر في حادث اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري، ضمن أمور أخرى.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد المناقشة المفتوحة اليوم لتناول موضوع هام، بناء على طلب البلدان الأعضاء بجامعة الدول العربية. وفي الوقت ذاته، أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ألفارو دي سوتو، على عرضه الممتاز اليوم وأن أهنئه على العمل الذي قام به حتى الآن في الاضطلاع بمهمته الصعبة.

ونحن نرى أن التطورات الأخيرة هي مؤشر إضافي على الهشاشة القصوى للوضع في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق بالمسار الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن المؤسف أنه بعد بضعة أشهر من الهدوء النسبي، ازداد مستوى العنف بدرجة كبيرة مما يؤثر في جملته على السكان المدنيين من كلا الجانبين. وتتهدد موجة العنف الجديدة إنجازات الأشهر الأخيرة وقد تؤدي إلى اضمحلال الثقة بين الأطراف إلى درجة كبيرة. ولذلك السبب، نعتقد أنه يجب ألا يقلل المجتمع الدولي عموما أو مجلس الأمن من خطورة الموقف.

وتستنكر الأرجنتين بشدة كل أعمال العنف الأخيرة التي نجم عنها موت مدنيين أبرياء. وأود على وجه الخصوص أن أذكر استنكارنا دون موارية للتفجيرات الانتحارية التي حدثت في ١٢ تموز/يوليه في مدينة نتانيا وهجمات صواريخ القسام التي أطلقت من قطاع غزة. كل هذه الأعمال ليس لها ما يبررها. ونعيد إلى الذاكرة أن السلطة الفلسطينية تتحمل الالتزام باتخاذ تدابير حاسمة ضد الجماعات الإرهابية وبأن تحول دون استخدام الأراضي التي تخضع لسيطرتها كقاعدة للهجمات ضد سكان إسرائيل. ونحن مدركون للتحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية في هذا المجال، ونرحب بالجهود الأخيرة التي بذلها الرئيس محمود عباس. ورغما عن هذا، فإننا نعتقد أنه يجب تعزيز تلك الجهود من أجل توجيه رسالة واضحة إلى الجماعات الفلسطينية المتطرفة بأن العنف لا يمكن قبوله أو تحمله.

إن لإسرائيل الحق المشروع في الدفاع عن نفسها ضد مثل تلك الهجمات، ولكن عليها أن تمارس ذلك الحق بما يتمشى مع مبدأ النسبية وأن يكون متفقا مع القانون الدولي، رغما عن كل المصاعب في هذا الصدد. وبناء على ذلك، نطلب ألا تُستأنف ممارسة القتل المستهدف وأن تحترم الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني والقانون الإنساني في كل الأوقات.

وكما قلنا، نعتقد أنه يجب على إسرائيل أن تتصرف بما يتفق مع القانون الدولي في ما يختص ببناء الجدار الفاصل والأنشطة الاستيطانية. ولقد أعرب بلدي من قبل عن معارضته لإنشاء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واليوم، نكرر التأكيد على ذلك الموقف ونطلب إلى الحكومة الإسرائيلية أن تمتثل للفتوى التي أصدرتها محكمة

العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ ولقرار الجمعية العامة د إ ط - ١٠/١٥.

ومن الواضح أن قرار ٩ تموز/يوليه الذي اتخذته الوزارة الإسرائيلية بالإسراع بإنشاء الجدار في القدس الشرقية يتنافى والنداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي؛ ونعتقد أنه يجب مراجعته ونحن ندعو حكومة إسرائيل إلى أن تفعل ذلك. وبالمثل، نعتقد أنه يجب التوقف عن الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المواقع الاستيطانية بما يتمشى مع خارطة الطريق.

وبالرغم من التطورات السلبية التي وصفناها، فإننا نعتقد أن الخيار الوحيد أمام إسرائيل وفلسطين هو مستقبل من التعايش السلمي، مع عيش كل منهما بجوار الأخرى في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، نعتبر أن خطط الانسحاب من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية يجب أن تسير قدما كخطوة أولى نحو وضع نهاية للاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. والتزام الطرفين بالتعاون في تنفيذ تلك المبادرة أمر ضروري، وكذلك المشاركة النشطة والمعونة من المجتمع الدولي. والآن لم يبق سوى أقل من شهر على بدء الانسحاب، ويجب أن تركز كل الجهود على استكماله بنجاح. ولذا ينبغي على الأطراف أن تحجم عن اتخاذ تدابير يمكن لها أن تقوض المبادرة. وهنا نهنئ رئيس الوزراء شارون والكنيست الإسرائيلي على استمرارهما في اتخاذ موقفهما الحازم في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالموقف في المنطقة بوجه عام، نرحب بتشكيل حكومة جديدة في لبنان مؤخرا نتيجة للانتخابات التي تمت قبل شهر. ونهنئ رئيس الوزراء فؤاد السنيورة وأعضاء وزارته على تعيينهم. ونأمل أن يساعد تشكيل الحكومة الجديدة على استقرار الموقف في ذلك البلد، وبذا تمكين شعب لبنان من العيش متحررا من العنف والترهيب.

وبالمثل نأمل أن يسهم مثل ذلك التقدم في العملية السياسية في تنفيذ ما تبقى من أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموقف في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أكرر استنكارنا للانتهاكات المتكررة للخط الأزرق وندعو الأطراف إلى الكف عن مثل هذه الانتهاكات وإلى احترام الخط بكامله.

وفي الختام أود أن أعيد تأكيد التزام بلدي بسلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط قائم على أسس القرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

السيد برينسيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن شكره للمنسق الخاص ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية ويتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة الصعبة.

تكرر الولايات المتحدة التأكيد على انشغالاتها الخطيرة المتعلقة بالتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي والأطراف المعنية حيال تحقيق شرق أوسط أكثر سلاما ورخاء وديمقراطية.

وفي ما يتعلق بالموقف الإسرائيلي الفلسطيني، مضت ثلاث سنوات منذ أن عرض الرئيس بوش تصوره لدولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومنذ ذلك الحين، نما توافق دولي قوي في الآراء بشأن ذلك التصور وبشأن خارطة الطريق نحو سلام مُصمم من أجل تحقيق ذلك التصور. ولكلا الطرفين التزامات واضحة بموجب خارطة الطريق. إن التقدم في تنفيذ خارطة الطريق والتحرك نحو ذلك التصور بشأن دولتين تعيشان في سلام وأمن لا يمكن تحقيقهما بالسفسطة واللوم. ويجب أن يكون محور جهودنا في هذا الوقت بالذات، وكذلك جهود المجتمع الدولي، هو العمل من أجل التنفيذ الناجح لخطة فك الارتباط في غزة.

ولا يـزال وليـام وارد، منسـق الأمـن الأمريكـي، موجـودا هنـاك منـذ ٩ آذار/مـارس للمسـاعدة في إصـلاح الخـدمات الأمنيـة وتنسـيق المعونـة الدوليـة في المنطقـة. ولقـد حدد المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية، جيمس ولفنسون، تحديات ستة قصيرة الأمد وثلاثة طويلة الأمد تواجه الانتعاش الاقتصادي، وهو يعمل جنبا إلى جنب مع الأطراف بصدد تلك المسائل. وبوجه عام، أحرز تقدم، ولكن المطلوب عمله ما زال كثيرا لكفالة نجاح هذه العملية المعقدة.

ويتضـمن فـك الارتبـاط إمكانيـة تنشـيط خريطـة الطريق وإحراز تقدم أصيل صوب تحقيق السلام. ونؤمن بأن خريطة الطريق والآليات الحالية، بما فيها المجموعة الرباعية، هـي أفضـل سـبل دفـع الأطـراف إلى الأمـام. والجميـع هنـا يؤيدون خريطة الطريق، وقد دعمها المجلس تحديدا.

ويظـل تحسـين الحالـة الأمنيـة واسـتحداث ظـروف مواتية لنجاح خطة فك الارتباط أحد التحديات الواجب مواجهتـها بـين الآن ومنتصـف آب/أغسـطس. وقـد اتخـذ الـرئيس عبـاس بعـض الخطـوات الملموسـة صـوب إصـلاح الأمن، وهذا شيء نشجعه. وقد أوضح أنه سيخضع رؤساء قطاع الأمن للمحاسبة على أدائهم في وقف الهجمات ضد الإسـرائيليين. ومـع ذلـك، فـالأداء الفلسـطيني بوجـه عـام في مواجهة الإرهاب ظل بعيدا عن أن يكون مرضيا، ويجب أن نظل نشعر بالقلق حول هذا المجال.

أنتقـل إلى الحالـة في لبنـان. نحـث الحكومـة اللبنانيـة الجديدة على التحرك صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلـك نـزع سـلاح المليشـيات. ولم يـتغير موقفنـا إزاء حـزب الله. فهـو يعتـبر منظمـة أجنبيـة إرهابيـة ولا يمكن أن يؤدي دورا بوصفه طرفا سياسيا شرعيا إلى أن ينبذ العنف ويترع السلاح. وتبرز الأحداث الإرهابية الأخيرة التي بدأها حزب الله على الخط الأزرق في ٢٩ حزيران/يونيه و ١٢ تمـوز/يوليـه الخطـر بـأن هـذه المليشـيا تحـاول تقـويض السلام والأمن الدوليين.

ونشعر أيضا بقلق بـالغ إزاء إغـلاق سورية حـدودها مـع لبنـان. وعلـى الـرغم مـن أننـا نرحـب بـالجهود الشـرعية لمكافحـة التجـارة غـير القانونيـة والحركـة غـير القانونيـة للإرهابيين وممتلكاتهم، توضح حدة ذلك الجهد بجلاء دافعا خفيـا لـدى السـوريين. هـذه محاولـة واضـحة مـن الحكومـة السـورية لخنـق اقتصـاد لبنـان بإعاقـة التجـارة عـبر حـدودهما، وهـي بوابـة لبنـان إلى سـائر العـالم العـربي، وهـي أيضـا وسـيلة لمواصلة التدخل في الشؤون اللبنانية.

وتـبرز الحالـة حاجـة الحكـومتين إلى إقامـة علاقـات طبيعية وسيادية بينهما بغية حل مشاكل كهـذه. وهـذا الأمـر، في الوقـت نفسـه، يـؤثر علـى تجـارة لبنـان مـع الـدول العربيـة الأخـرى، ونتوقـع أن تـبين تلـك الـدول آراءهـا للحكـومتين اللبنانية والسورية.

وهـذا مثـال آخـر علـى تـدخل سـورية في لبنـان. إن الحكومـة السـورية تبعـث بإشـارات لا إلى اللبنـانيين فحسـب، ولكـن أيضـا إلى سـائر أنحـاء العـالم بأنهـا لا تـزال تسـعى إلى توجيه دفة الأمور هناك.

السـير إمـير جـونز بـاري (المملكـة المتحـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): يشـرفني أن أتكلـم بالنيابـة عـن الاتحـاد الأوروبي أيضا. وعـلاوة علـى ذلـك يؤيـد هـذا البيـان البلـدان المنضـمان بلغاريـا ورومانيـا، والبلـدان المرشـحان للانضـمام تركيـا وكرواتيـا، وبلـدان عمليـة تثبيـت الاسـتقرار والانتسـاب المرشـحة المحتمـل انضـمامهما البوسـنة والهرسـك وجمهوريـة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدا الرابطـة الأوروبيـة للتجـارة الحـرة العضـوان في المنطقـة الاقتصـادية الأوروبيـة أيسـلندا وليختنشـتاين، وكـذلك أوكرانيا.

أشكر، بدوري، السيد آلفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له كل النجاح في دوره الجديد.

لقد نوّه وزراء الاتحاد الأوروبي في ١٨ تموز/يوليه، مع التأكيد، بالأهمية الإستراتيجية العالمية للسلام والاستقرار والرفاه في البحر الأبيض المتوسط وكذلك بالالتزام الأوروبي بتسوية الصراع في الشرق الأوسط. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية كخطوة أولية صوب تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

وبالنيابة عن الاتحاد، زار الممثل السامي خافير سولانا المنطقة من ١٠ إلى ١٤ تموز/يوليه. وشدد هناك على التزام الاتحاد الأوروبي بإبقاء الطرفين منخرطين في عملية السلام وفي تنفيذ خريطة الطريق، وبالإضافة إلى ذلك، بكفالة أن تكون إجراءات الاتحاد الأوروبي متسقة ومركزة ومنسقة مع إجراءات المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالأمن، يشعر الاتحاد الأوروبي بعميق القلق من جراء التصاعد الأخير للعنف في إسرائيل والأراضي المحتلة وقد أدان من دون أي تحفظ الهجمات الإرهابية الأخيرة على إسرائيل التي نجم عنها عدد من الخسائر الإسرائيلية بالأرواح وإصابة آخرين بجراح. وأدنا أيضا عنف المليشيات الفلسطينية ضد أفراد الأمن الفلسطينيين.

وبينما ظل الاتحاد الأوروبي يدين وبتكرار الفظائع الإرهابية ضد الإسرائيليين ويقر بحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها ضد الهجمات الإرهابية، فإنه عارض بلا انقطاع عمليات القتل من دون محاكمة، التي تتعارض مع القانون الدولي. ويركز الاتحاد الأوروبي على أنه يجب على الفلسطينيين والإسرائيليين ألا يعودوا إلى حلقة العنف التي ظلت من سمات السنوات الأخيرة. ونحث إسرائيل على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس ونحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ إجراءات فورية وفعالة ضد المشتركين في الهجمات.

ونشيد بالشجاعة السياسية التي أظهرها زعماء الجانبين فيما يتعلق بالانسحاب من غزة وأجزاء معينة من شمال الضفة الغربية. إن فك الارتباط بنجاح حيوي، ولم يبق سوى شهر واحد قبل الموعد المحدد للبدء فيه. لذلك، أكد وزراء الاتحاد الأوروبي مجددا حاجة الطرفين في الصراع إلى بذل كل جهد للاستفادة من الفرصة التي يوفرها فك الارتباط، وبالإضافة إلى ذلك، يحثون إسرائيل على كفالة أن يكون الانسحاب كاملا ومنسقا مع الفلسطينيين والمجتمع الدولي. وننادي بتنسيق مكثف بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو أمر حيوي لتحقيق نتائج ملموسة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الحيوية مثل الوصول إلى قطاع غزة والخروج منه.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما المجموعة الرباعية ومبعوثها الخاص لفك الارتباط، جيمس وولفنسون، وبعثته. والاتحاد مصمم على التعاون الوثيق معه لكفالة نجاح فك الارتباط، ونحث المجتمع الدولي، بما فيه الدول العربية، على أن يحذو حذو الاتحاد. وقد ركز الاتحاد الأوروبي على الحاجة الملحة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعاون بفعالية بعضهما مع بعض ومع السيد وولفنسون بغية تدعيم التنمية الفلسطينية الاقتصادية والمؤسسية. وهو يريد من السلطة الفلسطينية أن تسرع في الإصلاحات ويريد من إسرائيل أن تهيئ الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي الفلسطيني القادر على البقاء.

وبينما نلاحظ الاتصالات الجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك الاجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني في ٢١ حزيران/يونيه ، نريد أن تتحسن هذه الاتصالات سواء من حيث الجوهر أو من حيث تواترها، وأن تحدث كذلك على جميع المستويات.

وينبغي لكلا الطرفين تجديد جهودهما لتنفيذ التزامات شرم الشيخ وتفادي أي إجراء يمكن أن يقوض الثقة المتبادلة. ومن الحيوي ألا يتخذ أي من الطرفين تدابير أحادية قد تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات على التسوية النهائية. وفي ذلك السياق، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق من قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأخير بالاستكمال الفوري للجدار العازل في القدس الشرقية وما حولها.

وفيما يتعلق بالنظام والقانون، حث الاتحاد الأوروبي السلطة على إسراع جهودها لكفالة بيئة آمنة يمكن الوفاء فيها باحتياجات مواطنيها للقانون والنظام. ونحن ملتزمون بالإسهام في تطوير القدرة الأمنية الفلسطينية من خلال الشرطة المدنية الفلسطينية، بالتنسيق مع منسق الولايات المتحدة للأمن الفريق أول وارد.

وبالنسبة إلى قضايا الوضع النهائي، ذكر وزراء الاتحاد الأوروبي في ١٨ تموز/يوليه أن الاتحاد لن يعترف بأي تغيير في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بخلاف التغييرات التي يتم التوصل إليها بالاتفاق بين الطرفين. وما زلنا نؤمن بأن سبيل تحقيق سلام دائم هو الحل القائم على دولتين قادرتين على البقاء يتم التوصل إليه من خلال التنفيذ الكامل من الطرفين لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

أخيرا، أود أن أكرر مجددا موقف الاتحاد الأوروبي إزاء الجدار الفلسطيني العازل. لئن كان الاتحاد الأوروبي يعترف بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، فإنه طالب إسرائيل بأن توقف بناء وأن تعكس مسار الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل وحول القدس الشرقية، حيث أن ذلك يتعارض مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للسماح لنا بالنظر في تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

ونشكر السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها للمجلس. ونشيد بمساعي المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، لضمان تقدم فك الارتباط بطريقة منسقة. ونرحب بقرار الكنيست معارضة أي إرجاء لفك الارتباط ذاك.

وفي ذلك السياق، فإننا نعرب عن دعمنا للمهمة الموكلة لمندوبَيْن خاصين اثنين لفك الارتباط هما: الفريق أول وارد، المسؤول عن مساعدة السلطة الفلسطينية على وضع الهياكل المناسبة لإصلاح جهاز الأمن، والسيد جيمس ولفنسون، المسؤول عن المسائل التي لا تتعلق بالأمن. ونرحب بقرار الأمين العام ضمان أن يحظى السيد ولفنسون بكل المساعدة التي يحتاج إليها لإنشاء مكتب في القدس لكي يتمكن من الاضطلاع بولايته.

وتلك الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية تظهر بشكل واضح إرادة المجتمع الدولي للمساعدة في تنفيذ فك الارتباط، الذي يعتبر خطوة في تنفيذ خريطة الطريق التي تمت الموافقة عليها في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) بوصفها إطارا للتسوية النهائية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ولإنهاء الاحتلال.

وللأسف يجري الآن إحباط تلك الجهود من جراء تجدد اندلاع أعمال العنف في غزة مع اقتراب فك ارتباط الدولة القائمة بالاحتلال، المقرر إجراؤه في آب/أغسطس . ويتابع وفدي هذه الأزمة الجديدة بقلق كبير؛ إن هذه الأزمة أجبرت السلطة الفلسطينية بالفعل على إعلان حالة الطوارئ في الأراضي المحتلة.

بيد أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة شرم الشيخ أتاحت لنا أن نأمل أن تسكت الأسلحة، الأمر الذي يسمح باستئناف حوار صريح بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بهدف تنفيذ خطة فك الارتباط. ومن الجوهري عكس هذا الاتجاه السلبي، الذي لا يمكنه سوى أن يعرض للخطر نتائج العملية، نظرا للخطر الكبير للتوترات التي تزداد سوءا بالنظر إلى الإجراءات التي تتخذها الدولة القائمة بالاحتلال والإجراءات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية.

وفي ذلك الصدد، فإننا لا نفهم العقبات التي ما زالت تعوق حرية الحركة والتنقل في الأراضي المحتلة. كما نشجب التدمير المستمر للممتلكات الفلسطينية في الأراضي المحتلة وعودة ممارسة القتل خارج نطاق القانون للمتشددين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للالتزامات التي قطعت في شرم الشيخ. ونناشد الدولة القائمة بالاحتلال إيقاف تلك الممارسة. ولا بد للسلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمنع شن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين الإسرائيليين.

إن استمرارا تشييد الجدار العازل بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية يشكل تحديا حقيقيا للمجتمع الدولي. ونناشد حكومة إسرائيل أن تنفذ بشكل ملموس قرار المحكمة، خاصة فيما يتعلق بوقف تشييد الجدار وتفكيكه وإعادة الممتلكات المصادرة في ذلك الصدد.

كما نشعر بالقلق حيال استمرار تشييد المستوطنات في الأراضي المحتلة. ويشكل وقف تشييد تلك المستوطنات وتفكيكها التزاما بموجب خريطة الطريق، التي تمثل سندا مرجعيا بلا منازع لتنفيذ عملية السلام. وهنا، فإننا نعرب عن ارتباطنا بهدف عملية السلام وهو: إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود ثابتة ومعترف بها دوليا.

ومن شأن فك الارتباط في غزة أن يشكل خطوة حاسمة في ذلك الاتجاه. ونناشد جميع الأطراف المعنية بذل أقصى وسعها لضمان نجاح العملية الجارية الآن بغية فتح آفاق جديدة لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونظرا للطابع المحوري لهذا الصراع، فإن كل تقدم يجري إحرازه على أرض الواقع ستكون له نتائج ايجابية على كامل سلسلة الحالات التي تؤثر على استقرار المنطقة.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بالسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ونشكره على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس بشأن آخر التطورات في المنطقة، وخاصة الاندلاع الأخير لأعمال العنف التي لم تؤد إلى مقتل العديد من الأشخاص وجرح عشرات آخرين فحسب، بل مزقت إربا اتفاق وقف إطلاق النار الضعيف أصلا.

ومضت تسعة أيام منذ أن تسلل أحد المتشددين الفلسطينيين إلى مدينة نتانيا وفجر نفسه، مع خمسة إسرائيليين، وشوه ٣٠ شخصا آخرين لبقية حياتهم. وتلك الفاجعة، التي تمنى جميعنا لو أنها لم تحصل، أقحمت المنطقة في سلسلة جديدة من الحرب التي تبدو بلا نهاية. وتدين الفلبين التفجير الانتحاري الذي وقع في نتانيا وحلقة العنف والعنف المضاد الناجمة عنه، من اغتيال إسرائيل للمتشددين المشتبه فيهم إلى وابل الموت والتدمير الذي أطلقه المتطرفون الفلسطينيون، الذي حطم الهدنة الهشة التي ظل المجتمع الدولي يحاول المحافظة على استمرارها منذ شباط/فبراير.

وتعترف الفلبين بحق إسرائيل في الدفاع الشرعي عن النفس الناجم عن التفجير الانتحاري الأخير الذي وقع داخل أرضها، ولكننا نرى أنه ينبغي ألا ينظر إلى ذلك بوصفه

رخصة لإسرائيل لاتخاذ إجراءات خارجة على القانون. ونشارك الآخرين شجب رد الفعل الإسرائيلي. وبالطريقة نفسها، فإننا نشعر بالاشمئزاز حيال العمل الانتقامي للمتشددين المسؤولين ليس عن إطلاق الصواريخ ومدافع الهاون ضد الأهداف الإسرائيلية فحسب، بل أيضا عن إشعال ما ظل يوصف بأنه أسوأ قتال بين الفصائل يحتدم في شمال غزة منذ أعوام.

ويلزم إعادة وقف إطلاق النار، ولا بد من تثبيته إذا أردنا لعملية السلام أن تمضي قدما. ونناشد كلا الطرفين أن يتقيدا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ. كما أن الفلبين تناشد إسرائيل والمتشددين الفلسطينيين أن ينقذوا الهدنة بممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراء آخر يمكنه أن يعرض للخطر جهود السلطة الفلسطينية لإنفاذ سيادة القانون والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة.

ونشيد بالرئيس الفلسطيني محمود عباس على تأكيد سلطته بإصدار الأمر لقوات الأمن الفلسطينية لمنع المتشددين من شن الهجمات بالصواريخ ومدافع الهاون على إسرائيل. وينبغي تشجيع الرئيس عباس، الذي مضت على توليه مهام منصبة فترة لا تتجاوز ستة أشهر إلا قليلا، ومنحه الوقت والدعم الذي يحتاج إليه لتوطيد سلطته ولمتابعة إجراء إصلاحات في حكومته. وما زلنا نضع ثقتنا وإيماننا بالرئيس عباس بوصفه شريكا رئيسيا في مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد تسوية ذات مغزى وشاملة للصراع.

كما نشارك الآخرين في الترحيب بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية، جيمس ولفنسون، بغية معالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية الخطيرة في الأراضي المحتلة. وإضافة إلى ذلك، فإننا نشيد بمصر على تيسيرها للاتفاق بين فتح وحماس الذي أنهى عدة أيام من قتال الشوارع بين قوات الأمن الفلسطينية والفصائل المتناحرة. لقد أدى ذلك القتال إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة.

ولئن كنا نرحب بفك الارتباط المزمع لإسرائيل في غزة وأجزاء من الضفة الغربية، فإن فك الارتباط لا بد أن يكون تاما وكاملا إذا أريد له أن يسهم إسهاما إيجابيا في بحثنا عن تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه ندعو إسرائيل إلى المساعدة في عملية السلام والمضي بها قدما بالتوقف عن توسيع أعمالها الاستيطانية، ولا سيما في مستوطنة معالي أدوميم، وذلك امتثالا لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

وننضم إلى الآخرين في حث إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل وذلك كما دعا إلى ذلك المجتمع الدولي في قرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وبموجب فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لليونان.

نزجي جزيل الشكر إلى السيد الفارو ديسوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة عن آخر التطورات في الشرق الأوسط.

وتتشاطر اليونان مشاطرة كاملة البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشة اليوم تأتي عند منعطف خطير جدا على طريق طويل وشاق نحو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

وعلى مر الأشهر القليلة الماضية شهدنا التزاما قويا وراسخا من كلا الجانبين. وقد اتخذت القيادتان قرارات

جريئة، وفي أحيان كثيرة بتكلفة سياسية باهظة، للدفع بعملية السلام إلى الأمام. وقد قاوما ضغطا دوليا هائلا. وفي مناسبات عديدة أعلنا على الملأ أنهما سوف يفيان بالتزاماتهما ويشرعان في تنفيذ ما تعهدا به. وهذا عمل تجدر الإشادة به.

عندما يكتمل الانسحاب الإسرائيلي الوشيك من غزة ومن أجزاء أخرى في شمال الضفة الغربية سوف يمثل حقا معلما هاما، وينبغي اغتنام تلك الفرصة الهائلة لإحياء خارطة الطريق والمضي في العملية خطوة أقرب إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

إن نجاح الانسحاب الإسرائيلي مسألة على جانب عظيم من الأهمية. وجميع الأطراف لديها مصلحة هامة في ذلك. إننا نعي جيدا أن هناك عددا من القضايا التي يتعين تناولها فورا ويجب حلها بطريقة تضمن نتيجة إيجابية وناجحة.

وينبغي للجانبين بذل كل جهد للعمل مباشرة مع بعضهما البعض للتعاون في إيجاد حلول مُثلى لسائر المسائل المتعلقة بعملية تسليم منسقة وسلمية وسلسة. فالاتصالات بين الجانبين وعلى جميع المستويات ينبغي تكثيفها وينبغي أن تكون عملية وتطلعية. واليونان تؤيد تأييدا كاملا بعثة اللجنة الرباعية التي يقوم بها المبعوث الخاص من أجل الانسحاب من غزة، السيد جيمس ولفنسن وجهوده الرامية إلى المساعدة في المجالات الأخرى غير المتصلة بالأمن وهي الجوانب المتعلقة بالانسحاب وإحياء الاقتصاد الفلسطيني.

وسيتم الحكم على الانسحاب الإسرائيلي على المدى البعيد. وهكذا يجب تفعيل الأحكام التي ستسري في اليوم التالي للانسحاب. وإن أهمية الانسحاب الناجح يجب أن تعززه الظروف اللازمة – في المجال السياسي والاقتصادي والأمني لبذل قصارى الجهد لضمان ألا تكون هناك رجعة عما تم تحقيقه.

إن الانتعاش الاقتصادي للأراضي الفلسطينية سيكون هاما لضمان تحقيق الفوائد الطويلة الأجل التي ستتأتى من الفرصة التي يوفرها الانسحاب الإسرائيلي. وينبغي دعم وزيادة كل الجهود في ذلك الاتجاه. ولا بد لمبادرات كتلك التي حدثت في ١ آذار/مارس في اجتماع لندن بشأن دعم السلطة الفلسطينية من أن تتضمن المتابعة اللازمة.

وعلى الرغم من شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة لا بد من اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وتيسير عملية إعادة التأهيل والإعمار وذلك بالمساعدة في تسهيل تدفق عملية دخول الناس والسلع إلى غزة والضفة الغربية والخروج منها وتسهيل نفس العملية بين غزة والضفة الغربية.

ولئن كان اهتمامنا ينصب على الانسحاب الإسرائيلي الوشيك، لا يجب أن يحيد بصرنا عن السياق الأوسع، ألا وهو أن هدفنا المشترك يتمثل في تحقيق حل يرتكز على دولتين: إسرائيل، وقيام دولة ديمقراطية قادرة على البقاء، ألا وهي دولة فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويساورنا القلق إزاء أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا والتي تتهدد الهدنة الحساسة التي سادت في الشهور القليلة الماضية وحيث أن التوترات حامية الوطيس فلا بد للطرفين من بذل كل ما بوسعهما لوقف الهجمات والهجمات المضادة، بما في ذلك أعمال القتل خارج الولاية القضائية لمنع عودة الحلقة المفرغة من العنف التي ابتليت بها المنطقة لفترة طويلة.

لذلك فإن بناء الثقة بين الطرفين مسألة رئيسية. وإن اليونان تذكر بالتفاهمات التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ بتاريخ ٨ شباط/فبراير

وتحض الجانبين على المضي بدون تأخير في تنفيذ هذه التفاهمات.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية السادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونشعر بالقلق إزاء الاستمرار في بناء حاجز الفصل وإزاء قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي القاضي بإكمال بنائه فورا في شرقي القدس وحولها بما يرتبه ذلك من عواقب إنسانية عصيبة على قطاع كبير من السكان العرب في المدينة.

ومن المهم أن نكرر هنا أن خارطة الطريق ما برحت إطار العمل لتحقيق سلام عادل ودائم. وينبغي للطرفين التركيز على الوفاء بالتزاماتهما وتعهداتهما بموجب خارطة الطريق وعليهما أيضا الامتناع عن جميع الأعمال الانفرادية التي تهدد مردود مفاوضات الوضع النهائي وتقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة في الميدان.

إن دور المجتمع الدولي، واللجنة الرباعية بشكل خاص من المسائل الهامة للغاية، حيث أنه يتعين على اللجنة أن تكون منخرطة بنشاط في دعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تحقيق وتنفيذ التزاماتهما.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس. وهناك عدد من المتكلمين الذين ما زالوا مدرجين في قائمتي ونظرا لتأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٤/٥٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.